المستقبل

بين فكر القوة وقوة الفكر

دكتور / محمد رؤوف حامد

رئيس التحرير : د. أحمد شوقى

مدير التحرير : أحمد أمين

دراسات مستقبلية

سلسلة غير دورية تعنى بتقديم الإجتهادات الفكرية والعلمية ذات التوجه المستقبلى

ISO 9002

المكتبة الأكاديمية

شركة مساهمة مصرية

كراسات مستقبلية

سلسلة غير دورية تصدرها المكتبة الأكاديمية تعنى
بتقديم الاجتهادات الفكرية والعلمية ذات التوجه المستقبلى

رئيس التحرير أ.د. أحمد شوقى مدير التحرير أ. أحمد أمين

المراسلات :

المكتبة الأكاديمية
شركة مساهمة مصرية
رأس المال المصدر والمدفوع ١٨,٢٨٥,٠٠٠ جنيه مصرى
١٢١ شارع التحرير - الدقى - الجيزة
القاهرة - جمهورية مصر العربية
تليفون : ٧٤٨٥٢٨٢ - ٣٣٦٨٢٨٨ (٢٠٢)
فاكس : ٧٤٩١٨٩٠ (٢٠٢)

UKAS QUALITY MANAGEMENT
المكتبة الأكاديمية
شركة مساهمة مصرية
الحاصلة على شهادة الجودة
ISO 9002
Certificate No.: 82210
03/05/2001

المستقبل

بين فكر القوة وقوة الفكر

المستقبل

بين فكر القوة وقوة الفكر

تأليف
دكتور
محمد رؤوف حامد

الناشر
المكتبة الأكاديمية
شركة مساهمة مصرية
٢٠٠٦

حقوق النشر

الطبعة الأولى ٢٠٠٦م - ١٤٢٥هـ

حقوق الطبع والنشر © جميع الحقوق محفوظة للناشر :

المكتبة الأكاديمية

شركة مساهمة مصرية

رأس المال المصدر والمدفوع ١٨,٢٨٥,٠٠٠ جنيه مصرى

١٢١ شارع التحرير - الدقى - الجيزة

القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون : ٧٤٨٥٢٨٢ - ٣٣٦٨٢٨٨ (٢٠٢)

فاكس : ٧٤٩١٨٩٠ (٢٠٢)

لا يجوز استنساخ أى جزء من هذا الكتاب بأى طريقة
كانت إلا بعد الحصول على تصريح كتابى من الناشر .

إهـــداء

إلى من يتجشمون معاناة توليد حداثة وطنية بممارستهم لمواقف وتوجهات تساهم فى صياغة علاقات إيجابية بين «الفكر» و«القوة» ، ومن بينهم :

* **أستاذ سلامة أحمد سلامة** ، والذى جعل من عموده اليومى «من قريب» كاشفا ناقدا لوضعية العلاقة بين الفكر والقوة في الشارع السياسى مصرياً وعربياً .

* **د. فاطمة نصر** ، رئيس مجلة سطور ، والتى قادت هذه المجلة الثقافية إلى جبهة التثقيف بالفكر التغييرى .

* **د. مصطفى الرفاعى** ، وزير الصناعة سابقاً ، والذى كان لتحليله النقدى لاتفاقية الشراكة الأوروبية فضل جذب إنتباه المواطن العادى لجدلية الفكر والقوة فى الاتفاقياتا الدولية الثنائية .

* **أستاذ هاني شكر الله** ، رئيس التحرير التنفيذى السابق للأهرام ويكلى ، والذى أسهم (مع زملاءه) فى تخفيز المثقف المصرى العادى للاطلاع على تناولات صحفية للأحداث المحلية فى جريدة تصدر بلغة أجنبية .

* **د. درية شرف الدين** ، والتى شد انتباهى تقديمها للاستقالة المسببة فى منتصف التسعينيات من منصب قومى مرموق .. حيث كنت قبلها بقليل فعلت شيء مماثل .. بينما كان هذا الموقف يعتبر – من منظور الفكر السائد – عملا مجنونا .

م . ر . حامد

هذه السلسلة

تزايدت فى السنوات الأخيرة ، عمليات إصدار كراسات تعالج فى مقال تفصيلى طويل (Monograph) موضوعاً فكريًا أو علميًا مهمًا . وتتميز هذه الكراسات بالقدرة على متابعة طوفان الاتجاهات والمعارف الجديدة ، فى عصر يكاد أن يحظى باتفاق الجميع على تسميته بعصر المعلومات .

تعتمد هذه الميزة على صغر حجم الكراسات نسبيا بالمقارنة بالكتب ، وتركيز المعالجة وتماسك المنهج والإطار . ولأهمية الدراسات المستقبلية فى هذه الفترة التى تشهد تشكيلاً متسارعاً لملامح عالم جديد ، سعدت بموافقة المكتبة الأكاديمية وحماسة مديرها العزيز الأستاذ / أحمد أمين لإصدار « كراسات مستقبلية » كسلسلة غير دورية مع تشريفى برئاسة تحريرها .

والملامح العامة لهذه السلسلة ، التى تفتح أبوابها لكل المفكرين والباحثين العرب، تتلخص فى النقاط التالية :

- انطلاق المعالجة من توجه مستقبلى واضح (Future-oriented) أى أن يكون المستقبل هو الإطار المرجعى للمعالجة ، حيث يستحيل استعادة الماضى ، ويعانى الحاضر من التقادم المتسارع بمعدل لم تشهده البشرية من قبل .
- الالتزام بمنهج علمى واضح يتجاوز كافة أشكال الجمود الإيديولوجى ، مع رجاء ألا تتعارض صرامة المنهج مع تيسير المادة وجاذبية العرض .
- الابتكارية Creativity المطلوبة فى الفكر والفعل معاً ، فى زمان صارت النصيحة الذهبية التى تقدم فيه للأفراد والمؤسسات : تجدد أو تبدد Innovate or evaporate !!
- الإلمام العام بمنجزات الثورة العلمية والتكنولوجية ، التى تعد قوة الدفع الرئيسية فى تشكيل العالم ، مع استيعاب تفاعلها مع الجديد فى العلوم الاجتماعية والإنسانية، من منطلق الإيمان بوحدة المعرفة .
- مقارنة الموضوعات المختلفة سواء أكانت علمية أم فكرية مؤلفة أم مترجمة ، من منظور التنمية الشاملة والموصولة أو المستدامة Comprehensive and Sustain-able Development ، التى تتعامل مع الإنسان كجزء من منظومة الكوكب ، بل والكون كله .

كراسات هذه السلسلة تستهدف تقديم رؤيتنا لمستقبل العالم من منطلق الإدراك الواعى لأهمية التنوع الثقافى ، التى لا تقل عن أهمية التنوع البيولوجى الذى تحتفى به أدبيات التنمية الموصولة . إننا نقدم رؤيتنا كمصريين وعرب ومسلمين وجنوبيين للبشرية كلها دون ذوبان أو عزلة ، فكلاهما مدمر ومستحيل .

هذه الكراسة

تمثل إسهاماً أصيلاً من «مثقف عضوى» ، هو الأستاذ محمد رؤوف حامد ، الأستاذ بالهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية ، الذى يعد أكثر أعضاء أسرة الكراسات مساهمة فى مسيرتها واهتماماً بتطورها وازدهارها . إن الصديق العزيز د. رؤوف يتلمس صورة المستقبل فى ضوء التفاعل الجدلى بين فكر القوة وقوة الفكر ، ويقدم إطلالات طبيعية متنوعة لهذه الجدلية ، ويختتم الكراسة بعرض قوة الإبداع كنموذج دال بالنسبة لقوة الفكر . لقد وصفنا هذه الكراسة بالأصالة ، وهذا هو أفضل ما يوصف به عمل فكرى ، كما وصفنا صاحبها بالمثقف العضوى ، هذا المصطلح الجرامشي الشهير الذى يهيلون عليه التراب ، كلما ساد فكر القوة الغاشمة على أشكال الفكر الإنسانى الأخرى . وبقى أن نطرح العمل للنقاش فى ضوء تفاصيل عرضه وإطلالاته .

احمد شوقي

يناير ٢٠٠٦

المحتويات

الموضوع	الصفحة
إهداء	٥
أولاً : إشكالية «فكر القوة» و«قوة الفكر»	٩
ثانياً : مقاربات تعريفية	١٢
ثالثاً : التداعيات الناتجة عن فكر القوة	١٤
رابعاً : آفاق قوة الفكر	١٦
خامساً : الديالكتيك بين «فكر القوة» و«قوة الفكر»	١٨
أ) التداخلات الرئيسية	١٨
ب) استنتاجات	٢١
سادساً : إطلالات تطبيقية على جدلية الفكر والقوة	٢٣
إطلالة – ١ : حوار برئ بين طفل وأمه	٢٤
إطلالة – ٢ : الكوميونيتاريانية: آلية رئيسية تميز التجربة اليابانية	٢٤
إطلالة – ٣ : حداثة ما بعد الحداثة	٢٦
إطلالة – ٤ : العرب حالياً	٢٨
إطلالة – ٥ : صدام حسين العراق	٢٨
إطلالة – ٦ : حوار مع الآخر جدًّا	٢٩
إطلالة – ٧ : الاستشهاد	٣١
إطلالة – ٨ : المسافة بين قوة المعرفة والصالح الإنسانى العام	٣١
إطلالة – ٩ : آليات تسيُّد الشركات متعديات الجنسية	٣٢
إطلالة – ١٠ : وقفات محلية قصيرة جداً جدًّا	٣٤
إطلالة – ١١ : وتتزايد أعداد نزلاء السجون	٣٥
سابعاً : المداخل إلى قوة الفكر – قوة الإبداع كنموذج	٣٨
خاتمة	٤٤
نبذة عن المؤلف	٤٥

المستقبل
بين فكر القوة وقوة الفكر

أولاً: إشكالية «فكر القوة» و«قوة الفكر»:

منذ عدة عقود لم يواجه إنسان البلدان النامية ، وعلى وجه الخصوص إنسان المنطقة العربية ، مشقة معاناة النظر والتفكر فى المصير والمستقبل بالقدر الذى يحدث الآن. لقد تعاظمت درجات «اللايقين» ، واستفحل «الاعتماد على الغير» ، وازداد فعل هذا «الغير» فينا، بحيث انخفض بشدة الدور المؤثر للذات الوطنية فى إدارة الخروج من «قفص» التحديات الساقطة عليها من البيئة المحيطة ، سواء على المستوى الإقليمى (خاصة بعد تداعيات الاستفزاز الشارونى فى المسجد الأقصى – سبتمبر ٢٠٠٠) ، أو على المستوى العالمى (خاصة بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١) ، أو حتى على المستويات القطرية (خاصة فيما يتعلق بالمعوقات المزمنة فى طريق التحالف والتكتل والتكامل من أجل التنمية).

الحاجة إلى فهم كلى:

وبينما تموج الساحة الدولية بتقلبات من الرؤى والأطروحات التى تؤجج الصراعات تارة ، وتدور حولها تارة أخرى ، فإنه تظل هناك حاجة قصوى للتوصل إلى فهم «كلى» holistic لمجمل أوضاع التدهور فى الأداء الإنسانى على مستوياته العالمية والإقليمية والمحلية . تنبع أهمية الفهم الكلى من أمرين أساسيين: يتمثل الأمر الأول فى التشابكات المرئية وغير المرئية لكافة أشكال التدهور على اختلاف تنوعاتها ومستوياتها. من الأمثلة الحية الشاهدة على ذلك ، تلك التداعيات المعقدة لأحداث ١١ سبتمبر (واستخدامها فى توسيع أنشطة الإرهاب والإرهاب المضاد) ، والفساد المالى كظاهرة شبه عولمية تنتشر وتتغلغل فى شتى أنحاء المعمورة ، وكذلك تفاقم الأحادية (أو ضيق الأفق) كأسلوب فى تسيير الأمور ، بدءاً من تدخل القوى الدولية الكبرى فى السياسات الداخلية للبلدان النامية ، ومرورا باذكاء العصبيات والنعرات العرقية والطائفية (والفكرية) ، ووصلا إلى النحر (أو الذبح) العولمى لمفاهيم وأساسيات الإدارة (بتكثيف برامج تسريح العمالة ، وبتشويه ميكانيزمات اختيار القيادات)[1] . وأما الأمر الثانى بخصوص أهمية وجود فهم كلى ، فيتمثل فى التكلفة الهائلة (والمتصاعدة دوما) نتيجة استمرار التفاعل الجزئى (أو التعامل بالقطعة) مع التدهورات الجارية ، ومع انعكاساتها المتسلسلة ، وذلك فى غيبة استيعاب للتشابكات بين الخلفية والدوافع لهذه التدهورات ، و– بالطبع – فى غيبة رؤى وتربيطات استيراتيجية للجهود المبذولة في مواجهتها .

(١) م . ر. حامد – محاضرة بعنوان «الأبعاد السياسية للتأثيرات المتبادلة بين العولمة والإدارة» ، المؤتمر السنوي السادس ، كلية الحقوق – جامعة المنصورة – القاهرة (٢٦ – ٢٧ مارس ٢٠٠٢).

النموذج العولمى للعشوءة :

إن أحد المداخل الرئيسية للتوصل إلى «فهم كلى» لأوضاع ومسارات تدهور الأداء الإنسانى عالميا وإقليميا ومحليا ، يكمن – من وجهة نظرنا – فى ضرورة الأنتباه إلى ظاهرة عولمية ، تبدو الأن على درجة ملحوظة من التكشف والوضوح . تتعلق هذه الظاهرة بنمو وازدهار قوى (بضم القاف) ، تتأكد مصالحها فى وجود درجة عالية (وغير عادية) من العشوائية التى يكون من شأنها السماح لهذه القوى بتحقيق منافع خاصة جداً ، على حساب منافع عامة جداً . إنها مصالح تستهدف بيع السلاح ، أو نهب الثروات والأموال ، أو الاستيلاء على الأراضى ، أو الاستحواذ على السلطة ... إلخ . كل ذلك بصرف النظر عن الحقيقة والعدل ، ودون أى اعتبار لأحوال أو مصائر الآخرين (من أفراد أو جماعات أو مؤسسات أو شعوب) . ما يهمنا فى المقام الحالى ليس التعرض لأنانية وشذوذ هذه التوجهات ، ولا استعراض الانعكاسات والكوارث الناتجة عنها، وإنما جذب الانتباه إلى ملامح وديناميكيات النموذج (أو الموديل) العام Universal model ، الذى تنتهجه القوى المشار إليها، من أجل فرض حالة العشوائية، وتكبيرها ، وتفشيها ؛ إذ يعتمد هذا النموذج على ما يلى :

أ – تسريع التحول داخل المنظومات (على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية) من حالة «النظام» إلى حالة «اللانظام» ، وبالتالى إتاحة المزيد من العشوائية التى تعطى الفرص لفرض سلوكيات الأنانية [كما فى قضايا التجارة الدولية والإرهاب (على المستوى العالمى) ، وكما فى قضايا وملفات «البلقان» و«الصراع العربى الإسرائيلى» ، و«العراق» ، و«أفغانستان» و«كوريا الشمالية» (على المستويات الإقليمية) ، وأيضا كما فى قضايا الفتن الطائفية والعرقية ، والفساد ، وخلل الأداء الديمقراطى (على المستويات المحلية)].

ب– عرقلة التنظيم الذاتى Self Organisation الخاص بالارتقاء من حالة العشوائية (أو اللانظام) إلى حالة النظام.

وتمارس هذه العرقلة من خلال تعويق التوجهات التلقائية الهادفة إلى تقليل درجات العشوائية وجمع الشمل وتحسين المنظومية .

جـ– الحفاظ – وبشكل «مقصود» – على حالة العشوائية ، وعلى دوام تواصلها ونموها ، من خلال تسريع التحول من النظام إلى اللانظام (كما جاء فى «أ») ، ومنع التحول المقابل من اللانظام إلى النظام (كما جاء فى «ب») ، وهو الأمر الذى يؤكد أن حالة العشوائية المشار إليها ليست طبيعية ، بل هى مفتعلة، ومصنوعة ضد طبائع الأمور ، مما يدفع إلى نعتها بـ «العشوءة»[1] .

(١) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى : م.. ر. حامد – صناعة العشوائية – مجلة سطور – عدد أكتوبر ٢٠٠٢.

شذوذ فكر القوة :

وهكذا ، يجرى بالفعل تدعيم منظم لحالة العشوائية (أو العشوءة) على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية ، بغرض تكريسها ؛ وذلك من أجل تعضيد الاحتمالات والممكنات الكفيلة بتحقيق مصالح ومنافع خاصة وشاذة ، تظهر – على سبيل المثال – فى تفتيت عديد من البلدان ، والاستيلاء على البترول ، وتمكين أكبر للشركات متعديات الجنسية ، وتوليد قيادات محلية تابعة للرأسمالية العالمية المهيمنة ، وإقصاء ٨٠٪ من سكان الكرة الأرضية (فى الدول المتقدمة والنامية على السواء) من النشاط الاقتصادى[١] ، وطرد الفلسطينيين من ديارهم ، وإيجاد سوق للمبيدات المسرطنة فى الدول النامية[٢] والأقل نموًّا ، وحجب إتاحة الأدوية المتطورة للفقراء[٣] ... إلخ . المسألة إذًا إنه توجد قوى عالمية وإقليمية وحلية تزدهر مصالحها فى ظل «العشوءة» .. إنها قوى تعمل بواسطة (ومن أجل) النفوذ المادى الخاص ، ممثلاً فى رؤوس الأموال والعسكرة وامتلاك آليات الخديعة والفتنة والبلطجة ... إلخ.

من هنا ، يتوجب الانتباه إلى أن هذه القوى تبث فكرًا خاصًّا بها وبمصالحها، فكرًا يقوى من سطوتها وسيطرتها ، ويضعف الآخرين ويضللهم .. إنه فكر يمكن – إلى حد كبير – وصفه بـ «فكر القوة» والذى يتعاظم فى إمكاناته وفى انعكاساته السلبية والتدميرية على حساب (وضد) المصالح الإنسانية الأشمل مساحة ، والأطيب أثرًا ، والأطول أمدًا ، والتى لا تتأسس أو تتطور إلا من خلال إعمال وازدهار الفكر الإنسانى والمعارف العلمية المنضبطة إنسانيًّا [والتى نقصد بها تلك المعارف التى تتولد من بحث علمى ينشط فى إطار أهداف موجهة لخدمة الصالح الإنسانى العام ، وليس لخدمة مقاصد محدودة بمنافع أو احتكارات خاصة[٤] .

التحول المصيرى المطلوب :

ذلك يعنى بروز حاجة إنسانية قصوى للتصدى للعشوءة (أو لفكر القوة) ، وهو الأمر الذى لا يمكن إنجازه بغير جهود فكرية معرفية نضالية مركزة ومتشابكة فى اتجاه إحكام التحول فى تسيير الأمور (محليا وإقليميا ودوليا) من محدودية وأنانية «فكر القوة» إلى رحابه وموضوعية «قوة الفكر» .

---

(١) انظر : «من يرضع حلمة العولمة» فى كتاب «القفز فوق العولمة» – اقرأ – دار المعارف – القاهرة ٢٠٠٣ .

(٢) تجدر الإشارة إلى أن الرأى العام فى مصر قد تابع من قبل تحقيقات صحفية عن انتشار استخدام مبيدات مسرطنة ، وكان من نتيجتها أن تم الحكم بالحبس على صحفيين ، ثم مؤخرا تناولت ساحة القضاء قضية كبرى اتهم فيها بعض قيادات وزارة الزراعة بالمسئولية عن استقدام مبيدات مسرطنة ممنوعة .

(٣) كأحد التداعيات الرئيسية لاتفاقيات حقوق الملكية الفكرية (إحدى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية . مزيد من التفاصيل يمكن التعرف عليها فى : حقوق الملكية الفكرية – رؤية جنوبية مستقبلية – كراسات مستقبلية – المكتبة الأكاديمية – القاهرة – ٢٠٠٢ .

(٤) هنا تجدر الإشارة إلى أن جزءًا كبيرًا من الطاقة البحثية العالمية قد اتجه إلى البيزنس ، أكثر من اتجاهه إلى حل المشكلات الإنسانية . من الأمثلة على ذلك الاهتمام بأدوية اكتئاب الكلاب وعدم الاهتمام بأدوية الدول النامية . هذا يرجع إلى تزايد نفوذ أصحاب رؤوس الأموال (ومستشاريهم) فى توجيه المعرفة . فى هذا الشأن يمكن الرجوع إلى كتاب إدارة المعرفة : رؤية مستقبلية – اقرأ – دار المعارف – القاهرة – ١٩٩٨ .

ثانيا: مقاربات تعريفية:

إن مسألة إحكام التحول من «فكر القوة» إلى «قوة الفكر» ليست مسألة مقابلة لفظية ، وإنما هى إشكالية حضارية منطقية فعلية، تختص بالانتقال النشط من وضعية سلبية تتعاظم – حاليا – درجة تحكمها فى مسارات عديدة فى الشئون الدولية والإقليمية والمحلية إلى وضعية أخرى غائبة – إلى حد كبير ، وهى أن يكون للفكر الإنسانى وللمعارف العلمية المنضبطة إنسانيا حدٌّ أدنى من النفوذ المناسب فى تسيير الأمور على سطح كوكب الأرض وفى شتى أرجائه . إنها مقابلة تولد فى إطار تحليل منظومى . وفى تقديرنا ، إذا كانت هناك حالة احتياج أساسى شديد لإدراك أهمية إحكام التحول من «فكرة القوة» إلى «قوة الفكر» على المستوى الدولى ؛ خاصة فيما يتعلق بتوازنات العولمة (أو التوازنات العالمية) ، فإن هذه الحاجة تبزغ بدرجة أكثر أساسية ، وأكثر شدة ، وأيضا أكثر إلحاحًا، بالنسبة للأوضاع العربية . إنها حاجة تتصل إيجابيا وبشكل مباشر بإمكانية تمكين الذات الوطنية فى المنطقة العربية من إدارة الخروج من قفص (أو شرك) التحديات الساقطة عليها من البيئة المحيطة بها . وقبل التطرق إلى بعض التفاصيل المتعلقة بالتحول المشار إليه ، توجد حاجة إلى الاقتراب من طرح تعريفى بخصوص المقصود من كل من «فكرة القوة» و«قوة الفكر» .

إن المقصود بالقوة ذلك العزم momentum الناتج عن النفوذ بأشكاله المختلفة (مادية وغير مادية) ، وبما يلحق به (أى النفوذ) من أدوات إجرائية وقدرات وانعكاسات . هذا .. وتتباين أوجه القوة وأشكال النفوذ بين المال والسلطة والسلاح والتكنولوچيا والمعلوماتية ... إلخ .

وأما المقصود بالفكر ، فهو الرؤى الناتجة عن إعمال الحس المعرفى ، والذى هو (أي الحس المعرفى) أداة لتعرف الأشياء والحكم عليها (فى أوضاعها وتباياتها وأصولها وتطوراتها وتشابكاتها) ، وهو أيضا أداة للأستشراف المستقبلى ، ولتحديد الأهداف ومتابعاتها وتقويمها ، وللتخطيط والتصرف إستراتيچيا وتكتيكيا.

وإذا كان الحس المعرفى – كحس – هو أداة فإنه (أي الحس المعرفى) يتكون (أو يولد ويتشكل) كمحصلة لتراكمات ومنتجات وتفاعلات وخصائص ، تأتى من (وتتعلق بـ) التراث ، والثقافة ، والانتماء ، والولاء ، والطموح ، والعلم ، والخبرة ، والقدرات الذهنية ، والعقل الجمعى ، ومدى موضوعية الجهود والمعاناة المبذولة فى مواجهة التحديات وفى إحراز التقدم .... إلخ .

وهكذا بالارتكاز على التناولات الثلاث السابقة بخصوص «القوة» و«الفكر» و«الحس المعرفى» ، فإنه يمكن النظر إلى كل من «فكر القوة» و«قوة الفكر» فى الإطار التالى :

أ – أن «فكر القوة» يعنى الرؤى والأحكام الصادرة عن إعمال الحس المعرفى المتولد أساساً ، وبشكل مباشر عن الأمتلاك لـ [أو الاقتراب من أو الانتفاع أو الاستمتاع بـ] شكل أو أكثر من أشكال النفوذ . هنا نلحظ أن الفكر المعرفى المؤسس لفكرة القوة محدود فى تولده – إلى حد كبير – بأشكال النفوذ . إن أهمية هذه الملحوظة تظهر لاحقاً ، عند تناول قوة الفكر .

ب– أن «قوة الفكر» تعنى الانعكاسات المادية الحادثة (أو التى يمكن أن تحدث) من جراء (أو من خلال) الانتفاع العملى بالرؤى والأحكام الناتجة عن إعمال الحس المعرفى المتولد من عموم كافة المؤثرات والعوامل ، التى يمكن أن تؤثر فيه (وليس المحدود فى تولده فقط – أو أساساً – بأشكال النفوذ) .

مما سبق يمكن إدراك أن التحول إلى «قوة الفكر» يعنى التحول إلى حالة يكون فيها النفوذ معبراً عن (ومتوزايا مع) رؤى ، تشكلت من خلال حس معرفى تكوّن كنتيجة (أو كمحصلة) لكافة التراكمات والمنتجات والتفاعلات والخصائص والخبرات، التى يمكن أن تؤثر فيه كما يدركها ويتفاعل معها العقل الإنسانى (الطامح إلى المعرفة) عند البشر فى عمومهم وعلى اختلاف تنوعاتهم ، وبالتالى فهو نفوذ يقوم على (ويصب فى) صالح مسار الإنسانية فى تراكمه النسبى اللانهائى ، سواء ما تحقق بالفعل من هذا التراكم (فى التاريخ) ، أو ما يمكن أن يضاف إليه (فى المستقبل) .

ربما يمكن هنا التطرق إلى نقطة ذهنية مهمة إلى حد كبير ، وهى أن النفوذ الناتج (أو المعبر) عن قوة الفكر يتشكل من مكونات مادية ولا مادية فى الوقت ذاته ، وبالتالى فإن الانعكاسات الناتجة عن هذا النفوذ تتشكل من مكونات مادية ولا مادية ، ذلك بمعنى أن الفكر الناتج عن «قوة الفكر» (أى فكر قوة الفكر) هو فكر يولد من رحم عزم الاتساق والتكامل بين كافة أشكال النفوذ والخبرات الإنسانية ، بما تتضمنه من ماديات ومعنويات على السواء ، أو قل هو فكر ينتج عن التفاعل الانصهارى (أو التوحد) الإيجابى لأشكال النفوذ والخبرات الإنسانية .

وإذا كنا نهدف بشكل رئيسى فى العرض الحالى إلى إبراز الأهمية المصيرية للتحول من «فكر القوة» إلى «قوة الفكر»[1] فى المنطقة العربية (وبالنسبة للأنسان العربى) ، فإنه يجدر بنا التركيز على التعرض المقارن لكل من «التداعيات» الناتجة عن فكر القوة ، و«الآفاق» الممكنة لقوة الفكر .

(١) يمكن الرجوع إلى مقال «صناعة العشوائية» – مجلة سطور – أكتوبر ٢٠٠٢ .

ثالثاً : التداعيات الناتجة عن فكر القوة :

نظراً لأن فكر القوة يكون محدوداً بما يرتكز عليه من قوة مادية (مالية أو عسكرية أو سلطوية أو تكنولوجية .... إلخ) ، فإنه (أى فكر القوة) يسبب تشوهات فى المنظومة أو البيئة التى يتسيد فيها ، سواء هى أسرة أو مؤسسة أو دولة أو منظمة دولية .. إلخ .. إنها تشوهات تظهر فى شكل سلاسل من عدم الانتظام Assymetry داخل بنى وأنشطة المنظومة ، وكذلك تظهر فى شكل فوضى فى درجات الحرية المتاحة (إن نقصاً أو زيادة) لمختلف أجزاء المنظومة . ومن الطبيعى أن تنتج عن هذه التشوهات توجهات وأحكام وحركيات ، تتسم بالسلبيات التالية :

* الأنانية .
* التلفيقية والبروباجندا والتجميل السطحى .
* عدم انتظامية الإصلاح والتطوير .
* الافتقاد إلى التراكمية (فى الفكر والفعل) .
* غيبة المنظور طويل المدى للتطور وللاستقرار وللمصالح (العامة والخاصة على السواء) .
* استنساخ الأنانية والضعف فى القيادات (والكيانات) القائمة .
* الاغتراب ، وخاصة اغتراب العمالة[1] .

إن السلبيات السابق ذكرها تتجسم من الناحية العملية فى توجهات وإجراءات ونتائج مضادة للمصالح الإنسانية (على مستويات كبرى وصغرى على السواء) ، ومن أمثلة ذلك ما يلى :

١- ما ورد فى وثائق ومذكرات وزارة الخارجية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية من توجهات تعد نموذجاً فذاً لفكر القوة ، نختار منها ما يلى (بترجمته الحرفية)[2] .

* «نحن نملك ٥٥٪ من ثروات العالم ، مع أننا نمثل فقط ٦,٣٪ من تعداد سكان الكوكب ... ، ومهمتنا الحقيقية فى المستقبل هى المحافظة على هذا الوضع غير المتزن . ومن أجل تحقيق ذلك علينا التخلص من بقايا أحلام اليقظة ، وأن نركز على أهدافنا القومية ، وأن نتوقف عن الحديث عن أهداف غير واقعية مثل «حقوق الإنسان» أو «رفع مستوى المعيشة» أو

(١) الجدير بالذكر أن شدة ومساحة هذا الاغتراب قد تزايدا بدرجات كبيرة ، بعد بدء موجة تسريح العمالة ، نتيجة لعمليات الاندماج والاستحواذ بين الشركات العالمية الكبرى ، وكذلك نتيجة بعض عمليات الخصخصة فى بعض البلدان النامية .

(٢) انظر : هكذا تحدث ناعوم تشومسكى - د. سمير حنا صادق - كراسات عروض - المكتبة الأكاديمية - القاهرة - ٢٠٠٢ .

«تطبيق الديمقراطية» . ففى المستقبل القريب سوف نضطر إلى استعمال القوة ، وكلما تخلصنا من الشعارات المثالية سهل تحسن موقفنا» .

* «يجب أن نقوم بحماية ممتلكاتنا من المواد الخام فى أمريكا اللاتينية ، ويجب أن نخلص أهلها من فكرة أن حكوماتهم مسئولة عن رخائهم ورفاهيتهم وصحتهم» .

* «إن أمريكا اللاتينية تسودها الآن فلسفة خطرة ، هى فلسفة التنمية الوطنية المستقلة، التنمية من أجل توفير الاحتياجات المحلية» .

٢- تكوين (وتضبيط) النظام العالمى على أساس من الطمع ، وليس على شرعية أخلاقية[١] .

٣- اتجاه القوى التجارية الكبرى فى العالم (من دول وشركات) إلى عرقلة حق الإبداع فى الجنوب ، من خلال إتفاقيات التجارة العالمية (عام ١٩٩٥) وعلى وجه الخصوص اتفاقية حقوق الملكية الفكرية[٢] ، وذلك بعد أن قامت هذه القوى بإجهاض محاولات الاتفاق بين الشمال والجنوب على مدى ثمانينيات القرن العشرين ، من أجل التوصل إلى مدونة عالمية لنقل التكنولوچيا .

هنا تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة قد تمكنت بمفردها من إجهاض المفاوضات ، التى أجريت فى جنيف طوال عام ٢٠٠٢ ؛ من أجل التوصل إلى آليات لتنفيذ فقرة وردت فى بيان المؤتمر الوزارى الرابع لمنظمة التجارة العالمية، والذى عقد فى الدوحة (نوفمبر ٢٠٠١) ، وهى فقرة تتعلق بآلية لتوفير الدواء للبلدان النامية .

٤- الاتجاه المكثف من جانب أصحاب ومديرى الشركات العالمية الكبرى لفرض تسريح قطاعات كبيرة من العاملين .

٥- استيلاء حكومة الولايات المتحدة عنوة على التقرير العراقى المرسل إلى الأمم المتحدة ، قبل عرضه على مجلس الأمن (قبل هجوم قوات التحالف على العراق فى مارس ٢٠٠٣).

٦- الهجوم العراقى على الكويت عام ١٩٩٠ ، وتداعياته السلبية على البلدين وعلى المنطقة ككل .

---

(١) مثلاً الاستعمار المباشر فى عصر سابق ، ثم الاستعمار الاقتصادى بواسطة مصيدة الديون فى فترة تالية ، والآن ما يوصف بواسطة البعض بعسكرة العولمة .

(٢) انظر للمؤلف: حقوق الملكية الفكرية – رؤية جنوبية مستقبلية – المكتبة الأكاديمية – ٢٠٠٢ – القاهرة .

٧- الاعتماد - إلى حد كبير - على تلقائية استمرار الاستحواذ على السلطة، داخل العديد من الأنظمة والأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية فى البلدان النامية .

٨- تزييف إرادات العقل الجمعى Collective mind باستخدام الوسائل الإعلامية والدعائية الحديثة ، وكذلك باستخدام المال .

٩- اللجوء - فى بعض البلدان - إلى التقدير الجزافى للضرائب ، كبديل عن التوصل إلى تقدير سليم ودقيق للضرائب المستحقة بموضوعية ، عن طريق البحوث والدراسات والإجراءات الشفافة والسليمة .

١٠- ظهور موجه جديدة من المؤتمرات والندوات العلمية المحلية ، التى يعقد كل منها تحت الرعاية الاسمية ، والرئاسة لعدة شخصيات مسئولة (فى وقت واحد)، وهى مؤتمرات تحال فيها رئاسة الجلسة الواحدة إلى عدة أفراد (أساتذة) يتزاحمون كتفاً بكتف على منصة الرئاسة؟!

١١- زيادة حوادث كشف انحرافات مالية وإدارية لكبار الشخصيات ، وكذلك لكيانات مؤسسية على مستويات عالمية ومحلية .

١٢- رفض الاختلافات الموضوعية داخل الأنظمة الهرمية للإدارة (أو داخل بعض الأحزاب وبعض الجماعات الأهلية) ، ومعاملة المختلفين باعتبارهم مشاغبين .

١٣- اللجوء إلى الإمكانات المالية كبديل لمجموع الدرجات عند التحاق الطلاب بكليات القمة فى بعض الجامعات الخاصة (كما حدث فى مصر مؤخراً) ، برغم كافة الجهود الحكومية والمجتمعية الرامية للانضباط .

١٤- استخدام الدم كمصدر غذائى لحيوانات ، تعتمد فى طبيعتها الغذائية على النباتات ، مما أدى إلى ما يعرف بجنون البقر .

١٥- العودة (الرجعية) إلى سطوة علاقات القرابة والمال فى اختيار القيادات والتعيينات ،كبديل عن اعتبارات الكفاءة .

رابعاً : آفاق قوة الفكر :

على العكس مما يصاحب فكرة القوة من محدودية وتشويهية ، فإن قوة الفكر تتميز بالاتجاه إلى الارتقاء فى الاتساق والتكامل ، وهو الأمر الذى يجعل لحركياتها إيجابيات عديدة نشير إلى أهمها فيما يلى :

* الموضوعية ، بمعنى الميل إلى الحيادية والنزاهة والاستفادة بالنقد .
* الأخذ فى الاعتبار للجزئيات والكليات فى آن واحد .
* احترام قوانين الطبيعة .
* رحابة التعامل النقدى مع المعارف والرؤى والقوانين الوضعية .

* التراكمية فى البناء .
* الاستشراف طويل المدى .
* الترشيد (كسلوك إدارى وتنظيمى) .
* التحسين (كسلوك إنتاجى خدمى) .
* التمكين لكافة مستويات التواجد الإنسانى والتواصل الإيجابى السريع معها .
* التغيير كآلية مواءمة مع تقدم الزمن وتطور المعارف .
* استيعاب الرأى العام كأداة للتقدم .
* الاستفادة بدروس من الأزمات والكوارث .

إن الإيجابيات السابقة تتجسم من الناحية العملية فى عديد من الأمثلة ، والتى نشير فيما يلى إلى البعض ، من أبرزها :

١- اختراق خط بارليف (فى معركة أكتوبر ١٩٧٣) بقوة دفع المياه .

٢- زيادة جذب الاستثمارات الأجنبية كانعكاس لتنمية القدرات الذاتية فى أنشطة البحوث والتطوير فى عديد من الصناعات ، فى بعض الدول النامية (مثل: الهند وماليزيا وكوريا الجنوبية) .

٣- وضع يد مجلس الوحدة الاقتصادية لجامعة الدول العربية على المياه كمشكلة مستقبلية وبدء السعى للتعامل التكنولوچى معها .

٤- قيام الملك السابق للمغرب (الملك الحسن) بنقل سلطة الحكومة إلى حزب المعارضة ، وانعكاس ذلك إيجابيًا على حركيات الديمقراطية والاستثمار فى المغرب .

٥- نجاح الضغط من نقابة الصحفيين فى مصر فى إلغاء قانون صدر عام ١٩٩٦ ، كان من شأنه أن يؤدى إلى تسهيل حبس الصحفى من جراء قيامه بعمله .

٦- نجاح بعض مجتمعات الإسكان العشوائى ، من خلال التعاون مع فنيين (مهندسين وأطباء ومحاسبين .. إلخ) من أصحاب الفكر الوطنى والإنسانى ، فى التحول إلى مجتمعات منظمة قادرة على الاستمتاع بإمكاناتها البشرية والمادية بأشكال متقدمة (كما حدث فى بعض مناطق منشأة ناصر بالقاهرة) .

٧- الاكتشاف المبكر لأدوات القوة التى يكون من شأنها - مستقبليًا - حماية الفكر وإمكاناته وآفاقه وانعكاساته ، والتوصل إلى مزيد من أدوات القوة ، كما

حدث فى سعى ونجاح بعض البلدان النامية إلى امتلاك قنبلة نووية كأداة ردع، مثلما الحال فى الهند والباكستان والصين ، وربما – أيضا – كوريا الشمالية .

٨– زيادة الاعتمادية على المعارف العلمية والتكنولوجية كأداة رئيسية للتنمية ، كما حدث فى اليابان وكوريا الجنوبية وماليزيا والهند والصين .

٩– قوة ثقافة التنمية الوطنية فى بعض البلدان ، مثل: بلدان جنوب شرق آسيا ، ومؤخرا جنوب أفريقيا والبرازيل ، وانعكاس ذلك على منظومية ممارسات التقدم فيها .

١٠– تزايد القيمة المضافة للبترول بمعدل ١٠٠ – ٥٠٠ مرة عند تكريره .

١١– قدرة الفكر المنظومى كأداة مبدعة فى إدارة الأزمات والتغلب على المشكلات .

١٢– نجاح منقطع النظير فى أعمال اللجنة القومية العليا ؛ للدفاع عن طابا وإثبات الحق المصرى وإستعادته .

خامسا: الديالكتيك بين فكر القوة وقوة الفكر :

إذا كنا قد أشرنا إلى تداعيات «فكر القوة» وآفاق «قوة الفكر» فى إطار ، قد يوحى بالمقابلة بين سلبيات للمجال الأول (فكرة القوة) وإيجابيات المجال الثانى (قوة الفكر)، فإن الواقع يشير إلى الاحتماليات والإمكانات لوجود أشكال مختلفة من التداخلات بين المجالين . وهى تداخلات قد تنتج من التطور فى الحركية الذاتية داخل كل مجال على حدة ، أو قد تتولد من جراء حدوث انقلاب (أو انعطاف) فى مخرجات أحد المجالين بقدر يقود إلى الانزلاق (أو التحول) إلى المجال الآخر . إن هذه التداخلات قد تؤدى – من الناحية النظرية – إلى تعارضات Controversies أو تعضيدات Synergies بين المجالين .

أ- التداخلات الرئيسية :

للتبسيط ، يمكن تناول أربع حالات رئيسية من التداخلات ، والتى نظن أن لها تأثيرات مهمة على إمكانات «تحليل» ما هو جارى ، و«استشراف» المستقبليات ، و«البناء» من أجل مستقبل أفضل :

(١) حالة فكر «قوة الفكر» .

(٢) حالة قوة «فكر القوة» .

(٣) حالة قوة «قوة الفكر» .

(٤) حالة فكر «فكر القوة» .

فى الحالة الأولى ، حالة فكر «قوة الفكر» ، نجد المجال موضوع البحث يختص بالحس المعرفى الناتج عن تطبيق (أو ممارسة) نفوذ ملتزم بالصالح الإنسانى العام . إن تولد هذا الحس أمر تلقائى ؛ أى أمر تلقائى أن ينتج فكر عن «قوة الفكر» ، وأن

تعيش وتزدهر «قوة الفكر» داخل الفكر . إن هذا الفكر يعضد مسيرة (أو حركيات) قوة الفكر ، بمعنى أنه يكون هادياً ومطوراً لها من خلال النقد والاستشراف ، فهو يجنب من الأزمات والكوارث ويساعد فى مواجهتها ، ويقوى التعاضد ويهدى القيادات السياسية والتنفيذية ، وهذا يبين أهمية أن يكون القائد مفكرا .. وأن يكون الفكر هادياً رئيسيًّا لمسار الكيانات المختلفة [الأفراد / المؤسسات / المجتمعات].

وأما فى الحالة الثالثة ، حالة قوة «قوة الفكر» ، فإنه من المحبذ – أو من المطلوب – أن يكون لـ «قوة الفكر» قوة . لكن هذا ليس أمرًا تلقائيًّا فى حدوثه . فقد يكون للفكر قوة خاصة به كفكر ، ولكن هذه القوة ليس لها قوة (بمعنى التطبيق أو الممارسة) خارج قوة الفكر ذاته ؛ أى خارج مجال الفكر . بمعنى آخر ، من المحتمل ومن الممكن طبقاً لظروف ما (فى أرض الواقع) ، أن تكون قوة الفكر موجودة ولكن مغلوبة على أمرها ؛ أى ليس لها قوة أو نفوذ أو سلطان خارج إطارها الذاتى ، أى أن تكون قوة الفكر بلا قوة [بمعنى فكر قوى متسق (وقد يكون إبداعيًّا) لكن ليس له نفوذ فى الواقع العملى] . وهذا يفسر ما يمكن أن يكون من تباين مثلا – بين تأثيرات «قوة فكر ما» فى ظل ظروف (أو داخل مجتمع) ما ، وتأثيرات قوة هذا الفكر نفسه فى ظروف أخرى أو داخل مجتمع ما آخر . بالطبع هناك علاقات وتداعيات ثنائية بين الظروف (أو المجتمع) من ناحية ، و«قوة الفكر» من ناحية أخرى، وذلك يشرح ما يمكن أن يوصف بضعف «قوة الفكر» فى مؤسسة ما ، أو مجتمع ما ، أو بلد ما ، أو زمن ما .. إلخ ، وهو – فى المقابل أيضا – يفسر قوة «قوة الفكر» فى ظروف وأزمان أخرى (مثلاً : قوة الفكر التنموى اليابانى بعد خروج اليابان منهزمة فى الحرب العالمية الثانية ، فى مقابل تباطؤ – أو تدهور – ممارسة الفكر التنموى فى بلدان أخرى ، حال خروجها منتصرة من معارك قومية) .

مرة أخرى، من استعراض الحالتين الأولى والثالثة ، والمتعلقتين بـ «قوة الفكر» ، فإنه يمكن التوصل إلى الاستنتاج بأن حالة فكر «قوة الفكر» لا تلغى «قوة الفكر» حيث هى امتداد تلقائى له ، ولكن حالة قوة «قوة الفكر» يمكن أن تتباين بين وجود قوة لقوة الفكر (وهنا تصبح «قوة الفكر» موجودة وذات شأن وتأثير خارج ذاتها) ، أو عدم وجود قوة لقوة الفكر ، وهنا تصير قوة الفكر مساوية – تقريباً – للعدم خارج حدودها .. هذا يوضح أن قوة الفكر يلزمها قوة ، وأنه فى غياب هذه القوة ، فإن قوة الفكر تصبح غير فاعلة .

والآن ، ماذا عن المجال الآخر ، والذى هو «فكر القوة» .. توجد حالتان بخصوص هذا المجال ، وهما : حالة قوة «فكر القوة» ، وحالة فكر «فكر القوة».

المفارقة (أو المفاجئة) هنا أنه من الوارد دائماً (وربما يكاد يكون أمراً تلقائيًّا) أن يكون لفكر القوة «قوة» ، وأن يكون لفكر القوة «فكر» وكلاهما ، قوة «فكر القوة» وفكر «فكر القوة» أمر من السهل تواجده طالما هناك قوة . هذا يفسر حالة الولايات المتحدة حاليًا ، فرغم أنها موجودة كقوى كبرى منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية ؛ إلا أن توافر كل من «القوة» و «الفكر» لفكر النفوذ الأمريكى لم يكن أبداً بمثل ما هو عليه الآن فى أوائل القرن الحادى والعشرين[1] ، وهو أمر يتصل بالنفوذ الأمريكى ذاته وبالبيئة العالمية خارجه .

إن ما يمكن تلمسه هنا هو أن استمرار صعود كل من قوة «فكر القوة» وفكر «فكر القوة» يؤدى بشكل شبه حتمى إلى صراع كلى . إن هذا الصراع ، والذى يصل فى أعلى مستوياته إلى الحرب العالمية (أو تدمير لجزء كبير من الكرة الأرضية) يحدث ، ليس بسبب تضاد مع البيئة الخارجية بالنسبة للنفوذ أو القوة ، ولكن بسبب وصول القوة (فى ظل تصاعد قوة «فكر القوة» وفكر «فكر القوة») إلى منتهاها، والذى يكون هو الجنون (جنون القوة) ؛ حيث يظهر ذلك فى التشويه والقصور – وأحياناً الفوضى – فى الحس بما ينبغى اتباعه أو مراعاته من أولويات . وفى تقديرنا ، هذا هو ما أدى على المستوى الكبير إلى الحروب العالمية (أو الكبرى) ، كما أدى – على مستوى آخر – إلى عنهجية الشركات متعدية الجنسية فى فرض جوانب غير عادلة إنسانيا داخل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ضمن اتفاقيات التجارة العالمية . وهذا هو أيضاً ما أدى (ويؤدى) إلى تباينات أخرى لجنون القوة ، والتى تظهر فى أشكال سياسية وإدارية ومالية ، تتجسم ملامحها فى أمور تختص بالسلطة والفساد (مثل فضيحة مؤسسة إمرون فى الولايات المتحدة ، ومثل إشكاليات الديمقراطية وتداول السلطة فى الدول النامية والأقل نموًّا) .

إن استعراض الحالات الأربع السابقة يبين لنا السيادية النسبية لحالة «فكر القوة» على حالة «قوة الفكر» . إن هذه السيادية تعد أمراً غير محمود على الإطلاق ، فى ضوء ما سبق الإشارة إليه عند مناقشة «تداعيات فكر القوة» ، و«آفاق قوة الفكر» ؛ حيث يكون مجال فكر القوة مصاحب بسلبيات المحدودية والتشويهية ، بينما يكون مجال قوة الفكر مصحوباً بالتواصل الإيجابى مع المصالح الإنسانية فى أبعادها المختلفة (جغرافيًّا وزمنيًّا) . هذه السيادية النسبية تظهر – إلى حد كبير – قدر عظمة الجهد الإنسانى اللازم ، والضرورى بذله باستمرار ، من أجل إحكام التحول من محدودية وأنانية «فكر القوة» إلى رحابة وموضوعية «قوة الفكر» .

(١) يمكن هنا الرجوع – كمثال – إلى أطروحات صراع الحضارات ونهاية التاريخ لكل من هنتنجتون وفوكوياما .

ب- استنتاجات :

ربما تقود التحليلات السابقة للتوصل إلى الاستنتاجات التالية :

١- أن «قوة الفكر» وسيلة رئيسية لإحداث التحولات الارتقائية الخاصة بالصالح الإنسانى .

٢- أنه توجد - عادة - سيادة لفكر القوة على قوة الفكر (وهو أمر يرجع إلى المغريات المحيطة بالقوة) ، ومن ثم المحيطة بفكر القوة أيضا.

٣- أن قوة الفكر لا تتحقق دون قوة تسمح بها وتؤازرها ، وعندها يكون لقوة الفكر قوة تنتج عنها وتؤدى إلى إحداث التحولات الارتقائية .

٤- أنه على الرغم من أن الصالح الإنسانى على كافة مستوياته (الفرد - الأسرة - الجماعة الصغيرة - المؤسسة - المجتمع - الدولة - العالم ...) يتحقق من خلال التحول من «فكر القوة» إلى «قوة الفكر» ، إلا أن هذا التحول نفسه يحتاج إلى القوة من أجل إحداثه ، ومن أجل رعايته ، وأيضا من أجل حماية مخرجاته .

٥- أن القوة التى يمكن أن تُحدث (وترعى) التحول من فكر القوة إلى قوة الفكر ، وأن تحمى مخرجات ذلك التحول ، تأتى من خلال خليط من فكر القوة (بما يتولد عنه من فكر ومن قوة) ومن قوة الفكر (بما يتولد عندها من فكر ومن قوة ، أيضا) .

٦- أن «قوة الفكر» لا يكون لها إمكانة الانتعاش والتأثير من أجل الصالح الإنسانى العام ، دون أن تنجح فى التعامل الديالكتيكى (أو الجدلى النشط) الناجح مع القوة ، بمعنى :

(أ) استخدام مركّز (بضم الميم) لقوة الفكر فى استكشاف وصنع عناصر قوة «قوة الفكر» .

(ب) الاستيعاب والنقد لفكر القوة ، والتأثير والتحويل فيه ، وفيما ينشأ عنه من تداعيات فى القوة وفى الفكر فى البيئة المحيطة (المؤسسة - المجتمع - الوطن - الإقليم .. إلخ) ، أى فيما ينشأ عنه من تداعيات قوة فكر القوة وتداعيات فكر قوة الفكر .

والآن .. ، ماذا بعد الاستنتاجات .. عربيًا :

إذا كان من الممكن الاخذ فى الاعتبار للتحليلات المجردة السابقة وما بزغ عنها من استنتاجات ؛ من أجل تمكين الذات العربية من إدارة الخروج من قفص (أو شرك) التحديات الساقطة عليها من البيئة المحيطة ، أو من أجل تمكين الذات الوطنية

فى أى قطر من الأقطار العربية (أو فى أى مؤسسة من المؤسسات الوطنية) من إحراز التقدم الأمثل فى ظل الظروف العالمية الصعبة الجارية ، فإنه يمكن طرح عدد من الشروط (و/أو المقاربات) التى قد تسهم إيجابيًا فى بلوغ الأهداف المرجوة (عربيًا و/أو قطريًا و/أو مؤسسيًا).

١- استخدام العقل الجمعى Collective mind (القائم على آليات الأسلوب العلمى فى التفكير) فى تحديد تفصيلى لأوجه القوة والضعف الذاتية ، فى كل من الجغرافيا والتاريخ والتراث والموارد (المادية والبشرية) والبنى والعلاقات الاجتماعية والمعرفية والفكرية والسياسية السائدة والممكنة .

٢- تحديد التحديات الرئيسية الساقطة ، والمحتمل أن تسقط على المنظومة المراد تمكينها (أى الأمة العربية - أو قطر عربى ما أو مؤسسة ما) ، وكذلك تحديد المشكلات الرئيسية الموجودة ، والتى يمكن أن تستجد داخل هذه المنظومة .

٣- اكتشاف (ورسم) العلاقات بين كل من أوجه القوة والضعف من ناحية ، والتحديات والمشكلات من ناحية أخرى .

٤- إعطاء أوزان للعلاقات التى يمكن أن تكتشف فى البند السابق .

٥- استخدام العقل الجمعى (القائم على آليات الأسلوب العلمى فى التفكير) فى استكشاف المعارف والإمكانات والأدوات الإنسانية والفكرية والعلمية والتقانية ، الموجودة (أو التى يمكن أن توجد) فى الساحة العالمية ، ويكون من المتوقع أن تحتوى على (أو تظهر لها) إمكانية لدور إيجابى فى التعامل مع التحديات والمشكلات المشار إليها أعلاه (فى البند ٢) .

٦- وضع استراتيجية (بمعنى سيناريوهات) قومية أو قطرية أو مؤسسية ؛ للتوصل إلى أحسن تشابك ممكن ، بين عوامل القوة الذاتية والمعارف والأمكانات والأدوات العالمية والمشكلات والتحديات الرئيسية ، بالأخذ فى الاعتبار للاستشرافات المستقبلية لمواطن وعوامل القوة ، وكذلك قدرات ومتغيرات الفكر العالمى .

٧- التوصل من خلال التشابك الممكن (المشار إليه فى البند السابق) إلى تحديد الأهداف الرئيسية والثانوية ، الممكنة للتقدم على المستوى القومى (أو القطرى أو المؤسسى) .

٨- إعادة تنظيم الاستراتيجية القومية (أو القطرية أو المؤسسية) طبقًا للتوجهات (أو السياسات) ، التى يكون قد تم التوصل إليها (من خلال تحديد الأهداف الرئيسية والثانوية الممكنة للتقدم - كما جاء فى البند ٧ أعلاه) .

٩- تجنب التفريط فى أية عوامل قوة (على المستويات القومية والقطرية والمؤسسية)، وتجنب إهدار أية إمكانات معرفة وفكرية .

والآن ، بالأخذ فى الاعتبار أن البنود (أو المراحل) السابقة (من «١» إلى «٨») تتضمن داخلها تعاملات مباشرة وغير مباشرة مع «القوة» ومع «الفكر» ، وكذلك مع فكر القوة ومع قوة الفكر ، فإنه من الطبيعى عند تطبيق السياسات والاستراتيجيات التى يمكن التوصل إليها ، على المستوى القومى (أو القطرى أو المؤسسى) ، أن يؤخذ فى الاعتبار حسن إدارة الديالكتيك بين «القوة» و«الفكر» ، بحيث يمكّن الفكر من بناء قوته ، وأن تمكّن قوة الفكر من إحداث التحولات المجتمعية الإيجابية المطلوبة ، وبحيث يجرى تحوير وبناء القوة المحضة (المال .. السلطة .. العلاقات .. المعرفة .. إلخ) ؛ بغرض الاستخدام الإيجابى للقوة فى المساعدة على إيجاد (ووجود) قوة للفكر ، وفى قيام قوة الفكر بدورها فى ترشيد عمليات بناء وتطوير القوة ، من منظور استدامة الصالح الإنسانى الخاص (قوميًا و/أو قطريًا أو مؤسسيًا) والعام (على المستويات الأعلى الإقليمية والعالمية والكوكبية) .

وبعد ، إذا كان كل ما سبق الخوض فيه فى هذا العرض يعتبر فكراً مجرداً ، فربما يكون من الضرورى جذب الانتباه إلى أن الفكر المجرد هو الأساس فى إبداع تطبيقات الفكر ، وأيضا الأساس فى إبداع القوة . فقط أن تكون البداية بفكر مجرد، يمكن التفاعل معه بالتصحيح والتقويم من المنظورين العملى والنظرى ، ثم الانطلاق فى التطبيق ، مع دوام الاستمرار فى الانتباه الواعى إلى ما نتج أثناء التطبيق ، من تصحيحات وتقويمات وتغييرات صوب إنجاز التقدم .

وحتى يكون هناك اقتراب عملى أكثر وأكثر من طبيعة ومتطلبات قوة الفكر، وما ينجم عن تداخلات بين القوة والفكر ، فإن الجزء التالى يعرض لإطلالات تطبيقية على جدلية «الفكر» و«القوة» ، ثم بعد ذلك يعالج الجزء الأخير المداخل التى يمكن أن تؤدى إلى قوة الفكر .. ذلك مع التركيز على «قوة الإبداع» كنموذج .

سادساً : إطلالات تطبيقية على جدلية الفكر والقوة :

لجدلية الفكر والقوة مداخل وزوايا وحركيات ومخرجات عديدة . وما نقصد إلى تقديمه هنا هو مجرد بعضاً من الإطلالات ، التى نظن أن فى كل منها يوجد ملمح أو أكثر للمداخل و/أو الزوايا و/أو الحركيات و/أو المخرجات المتعلقة بجدلية الفكر والقوة . ورغم أن كل إطلالة منها لا تزيد عن كونها مجرد إطلالة .. إلا أنها قد تساهم – مجتمعة – فى جذب الانتباه إلى أبعاد تطبيقية لجدلية الفكر والقوة ، على مستويات إنسانية مختلفة ، بدءاً من الإنسان الفرد (سواء هو صغير أو كبير ، محكوم أم حاكم .. إلخ) ، ومروراً بالكيانات المؤسسية والأنشطة الإنسانية ، .... وحتى العالم ككل .. ذلك مع ما قد يكمن فى هذه الإطلالات من تلامسات مع مجالات

وأنظمة معرفية متباينة [مثل : الاقتصاد – السياسة – الاجتماع – التنمية – المقاومة .. إلخ].

إطلالة -١

حوار برئ بين طفل وأمه

وقف طفل صغير أمام والدته ، وهو يرتعش من قسوة البرد فى أحد أيام شتاء ١٩٢٩ ، وسألها ببراءة

الطفل : لماذا لا تدفئين المنزل يا أمى ؟

قال الأم : لأنه لا يوجد فحم بالمنزل يا ولدى .

فسألها الطفل : ولماذا لا يوجد فحم بالمنزل ؟

أجابت الأم : لأن والدك متعطل عن العمل .

وعاد الابن يسأل : ولماذا يتعطل أبى عن العمل ؟

قالت الأم : لأنه يوجد فحم كثير فى الأسواق يا ولدى.

ملحوظة : الحوار أعلاه منقول كما هو من كتاب «الاقتصاد السياسى للبطالة – عالم المعرفة – ١٩٩٧». الكتاب للاقتصادى الفذ المرحوم الدكتور رمزى زكى، وكان قد وجد هذا الحوار فى قصاصة معلقة على باب الحجرة من الداخل ، أثناء تواجده كباحث زائر فى المعهد النمساوى للأبحاث الاقتصادية بفيينا عام ١٩٨٢. لقد ترجم الدكتور رمزى زكى هذا الحوار ووضعه فى مقدمة كتابه ، وجعل للحوار عنونا هو : «قبل أن تقرأ» .

تعليق : لأى فائض كبير أكثر من اللازم (أو «قوة» تتنامى بغير مبرر أخلاقى) انعكاس مجتمعى سئ .

إطلالة - ٢

الكوميونيتاريانية: آلية رئيسية تميز التجربة اليابانية :

يقصد بالكوميونيتاريانية Communitarianism التوجه المجتمعى السائد – إلى حد كبير – فى أنظمة شرق آسيا وعلى وجه الخصوص فى اليابان .

يقوم نموذج الكوميونيتاريانية على خصائص مهمة يمكن تبينها كالتالى :

* أن أعضاء أى مجتمع لهم حقوق وعليهم واجبات ، وعلى المجتمع – وليس الأفراد – تحديد هذه الحقوق والواجبات طبقاً لاستراتيجية الأمة .
* أن إستراتيجية الاقتصاد تتجه ناحية المنتجين ، أكثر من اتجاهها ناحية المستهلكين .
* أن مهمة الحكومة أن تصمم إستراتيجية اقتصادية تنافسية ، وعليها يقع دور مهم بالنسبة لمستقبل الأمة .

* أن مهمة البيزنس هى الحفاظ على الصحة طويلة المدى للمؤسسة ؛ من أجل صالح المجتمع ككل .

* أن العلاقة بين المديرين والمدارين (أى العاملين) يجب أن تكون توافقية أو تناغمية؛ لأن لكليهما المصلحة نفسها فى إنعاش الشركة . وأما أصحاب الأسهم فعائداتهم تتواجد طالما هناك فوائد وعائدات للآخرين (فى المؤسسة والمجتمع).

من الخصائص السابقة يتضح أن المجتمع فى الأيديولوجية الكوميونيتاريانية هو شيء أكثر من مجموع الأفراد المكونين له .. إنه شيء عضوى له ذات خاصة ، وليس مجرد تجمع من ذرات هى الأفراد . من هذا المنظور يمكن إدراك أنه إذا كان المجتمع مصمَّماً جيدا (سواء هو مصنع أو مدرسة أو حى أو دولة .. إلخ) ، فإن هوية أعضائه المكونين له ستتحد به بقوة ، وسيعظم هؤلاء الأعضاء قدراتهم من أجله (ومن أجل هويتهم) ، وأما إذا حدث العكس وكان المجتمع فقيراً فى التصميم (وبالتالى فقيراً فى الهوية والأعضاء) فسيغترب أفراده ويحبطون .

المسألة إذاً أن الكوميونيتاريانية تنمى وتحفز وتضبط الصالح المجتمعى العام من خلال تعظيم «قوة» اتحاد أفراد المجتمع (من أشخاص ومؤسسات وجمعيات .. إلخ) بالمجتمع العام (أو المجتمع الكبير ، أو الكيان الوطنى ... الأمة) من أجل تحقيق أكبر قدر من التنافسية بين الأمم . بمعنى آخر ، يحدث اتحاد قوى بين القُوى المكونة للمجتمع من أجل صالح المجتمع ككل . وهذا يحدث بالطبع (أو قد حدث بالفعل فى بعض مجتمعات شرق آسيا) ضد الفردية Individualism ، التى قد جرى الترويج لها بواسطة المؤسسات المالية الدولية فى بقية بلدان العالم الثالث .

الكوميونيتاريانية إذاً تبنى قوة الأفراد من خلال (وبناء على) تكبير قوة المجتمع ككل بين الكيانات الأجنبية أو الأمم الأخرى .. أما الفردية فيكون التكبير فيها – عادة – للرأسمال المهيمن وللشركات الكبرى (من متعديات الجنسية) . إن تكبير رأس المال المهيمن والشركات متعدية الجنسية يكون فى معظم الأحيان – بتفتيت المجتمعات ، أما تكبير المجتمعات (وتقويتها) فإنه مسار مختلف ... ، مسار كوميونيتاريانى [لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى «إدارة العولمة – جورج لودج – عرض د/م. ر. ح – كراسات عروض – المكتبة الأكاديمية – القاهرة – ١٩٩٩»] .

تساؤل : إلى أى حد ساهمت قوة فكرة (أو مبدأ) الكوميونتياريانية فى تمكين ماليزيا من إحداث اختراق تكنولوجى ، حققت به فى زمن قصير جداً جداً نقلة تحويلية كبرى من اقتصاد المطاط وزيت الطعام إلى اقتصاد (أو إلى مجتمع) التكنولوجيات الراقية متخطية عديداً من دول الشمال المتقدم ، وفقاً لبعض المعايير

المهمة ؟ إنه تساؤل – ربما – لا يتعلق بماليزيا فقط ، ولكن أيضاً يتعلق – فى تقديرنا – بفكر يتخطى ما بعد الحداثة .

إطلالة -٣

حداثة ما بعد الحداثة :

بينما ينشغل الفكر فى الغرب بعرض ونقد وتمحيص لكل من «الحداثة» و«ما بعد الحداثة» ، وبينما مُثَقَّفُونا ومُثَقَّفُونا ينشغلون بالمتابعة ورد الفعل وممارسة (وأحيانا اصطناع) الاتفاق و/أو الاختلاف مع بعضهم البعض ، أو مع مفكرين من الغرب ، بشأن «الحداثة» و«مابعد الحداثة» ، فإن آخرين من المثقّفين والمثقَّفين فى مناطق أخرى من العالم الثالث راحوا يصنعون حداثتهم هم أنفسهم .. إنها حداثة يمارسون فيها وبها تقدمهم بطريقتهم الخاصة جداً ، والتى توصلوا إليها ويتابعونها، ويقيّمونها ويصححونها من منظورات رئيسية ثلاثة :

١- استيعاب للإشكاليات والتحديات على المستوى العالمى من أبعاد مختلفة ومتشابكة ومتكاملة (التاريخ – السياسة – المستقبليات – الاقتصاد – المعرفة – الجغرافيا ... إلخ) .

٢- استيعاب موضوعى لمواطن الضعف والقوة على المستوى المحلى (الوطنى أو القومى) ، أيضا من أبعاد مختلفة ومتشابكة ومتكاملة (بأبعاد المنظور رقم ١ نفسه) .

٣- ممارسة التنظيم المنهجى المنضبط لاحداث قفزة تنموية حميدة يعبر بها الكيان المحلى بشمولة (وطنيًا أو قوميًا) تلك الفجوة المتزايدة باستمرار ، بين منحنى تقدم دول الشمال ، ومنحنى تقدم دول الجنوب .

التنظيم المنهجى المنضبط هنا يعنى أشياءً عديدة .. إنه يعنى الفكر المستحدث بواسطة الذات ، ومن خلال استيعاب المنظورين «١» و«٢» .. إنه ليس فكر تابع .. إنه فكر جديد له أصول وله غايات .. يكتشف الفرص والممكنات رغم (بل بالتعامل الإيجابى مع) المشكلات والمعوقات (المحلية) ، ورغم (بل وبالتفاعل الإيجابى مع) التحديات الخارجية (فى البيئتين الإقليمية والعالمية) . التنظيم المنهجى المنضبط يعنى كذلك أن تكون كافة المسارات فى إطار الصالح الوطنى المباشر ، على كافة الأبعاد الزمنية المنظورة وغير المنظورة ، وذلك يعنى انضباط الأمة ، أو كما قال محاضر محمد رئيس الوزراء الماليزى (فى لقائه فى مطلع القرن الجديد مع بعض الأساتذة والمفكرين والمثقفين فى جامعة القاهرة) رداً على سؤال عن الروشتة ، التى يصفها لمصر وللدول النامية بخصوص التقدم : "Nations should be disciplined" ، أى يجب أن تكون الأمم منضبطة .

هنا نجذب الانتباه إلى أن الانضباط القومى الحقيقى يتعدى الشفافية والحوكمة governance ، وما إلى ذلك من تعبيرات يجرى تداولها وتحديثها باستمرار فى دول الشمال ، وتنقل منها إلى دول الجنوب ، ويتم استخدامها فى الخطاب السياسى المتداول بين الشمال والجنوب بينما مع استمرار الزمن تستمر الفجوة بينهما فى الاتساع .. الانضباط القومى الحقيقى بالنسبة للتقدم يعنى إدراك وممارسة إنسانية التقدم ، وذلك يعنى – على وجه الخصوص – عدم الفصل بين ما هو اقتصادى وما هو اجتماعى .

فى تقديرنا أن ماليزيا تعطى نموذجاً معقولاً لذلك ، فعلى المستوى العقلانى القومى نجد – مع توالى اضطراد تقدم خططها الخمسية – أن المحطة الخمسية السابعة (والتى اكتملت عام ٢٠٠٠) قد أنجزت معدل تقدم دخل فى دخل الشريحة الأفقر من السكان يعادل ضعف معدل تقدم دخل الشريحة الأغنى . وعلى المستوى العقلانى بخصوص مدى ملاءمة الخلفيات الاجتماعية الجماعية والفردية للسكان لمتطلبات التحول التنموى .. فإننا نجد – كمثال – اهتماماً منظماً ومتميزاً من الدولة بحماية ورعاية الفتيات المنتقلات من الريف إلى المدينة للعمل فى المصانع ، وحتى لا يضللن الطريق بفعل مغريات المدنية ، أو بفعل بعض انحرافات محتملة من الشباب . هنا نجد التنظيم والحماية والمتابعة تتم بدقة ، حتى على المستوى الفردى لكل فتاة على حدة فى أمور ، مثل : المراسلات مع الأهل – مواعيد العودة إلى المنزل – تحويل نقود إلى ذويهم – السلوكيات ... إلخ .... إلخ .

مثل هذه العقلانية على المستويين : المجتمعى القومى ، والجماعات والأفراد ، كان من الطبيعى أن تقفز بماليزيا عالياً جداً فى مسار التقدم على المستوى العالمى ، بل قفزة تكاد تكون غير متخيلة مطلقا منذ عقد أو عقدين من الزمان . المؤشر الخطير الجميل لكفاءة القفزة الماليزية يظهر عند مقارنة نصيب الفرد من الصادرات المصنوعة بتكنولوچيات راقية فى الدول المختلفة ، فبالإعتماد علي بيانات تقرير التنمية فى العالم الصادر عن البنك الدولى عام ٢٠٠٣ يمكن التوصل إلى الجدول التالى ، والذى نشير فيه إلى مستوى بعض الدول فى المؤشر المشار إليه :

الدولة	نصيب الفرد من السكان من صادرات التكنولوجيا الراقية بالدولار
فرنسا	١٠٤٩,٠٧
المانيا	١٠٦٠,١٧
السويد	١٥٨٠,٠٠
إسرائيل	١٠٦٥,٥٤
اليابان	٨٣٨,٠٣
الولايات المتحدة	٧٢٦,٢٦
البرازيل	٣٧,٨١
الأرجنتين	٢٠,٤٧
الصين	٣٤,٩٩
ماليزيا	١٨٢١,٣٨
الأردن	٢٤,٦٢
تونس	١٥,٧٥
مصر	-- (لا شيء)

وهكذا ، تمكنت ماليزيا كدولة منضبطة فى مساراتها داخليا وخارجيا أن تحقق تقدماً أسيًّا ، والذى يمثل إبداعاً مجتمعياً فريداً ، تحقق – بلا شك – من خلال التوصل إلى فكر قوى ؛ أى قوة فكر يكون من شأنها إنتاج «قوة» جديدة ، و – أيضا – فكر قوة فكر . من منظور آخر نراها حداثة ما بعد الحداثة ، نراها فى ماليزيا ، ونرى لها بعض الملامح فى الصين ، وملامح بازغة فى فنزويلا ، وهو أمر يستحق معالجة تفصيلية قائمة بذاتها ؛ حيث تمكنت قيادات (ومجتمعات) مفكرة فى بعض البلدان النامية من تفعيل قواتها (أو إمكاناتها) بحيث تحقق بها إنجازات أكثر عولمية من العولمة ذاتها .

إطلالة - ٤

العرب حاليا : فكر قوة عند القادة دون قوة فكر – حتى حينه – عند النخبة .

إطلالة - ٥

صدام حسين العراق : كان تسارعه إلى فكر القوة أعلى من معدل اقترابه من مجال قوة الفكر ، فحدث ما حدث .

إطلالة -٦

حوار مع الآخر جداً :

مع بداية العقد الأخير من القرن العشرين ، قُدر لى أن أبادر (ومع لفيف من زملائى) بإنشاء مركز بحثى جديد ، داخل الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية بالقاهرة ، والتى أشرف بالعمل بها منذ تخرجى ..كان المركز الجديد يختص بمجال بحثى رقابى مستحدث عالميا وهو التكافؤ الحيوى للأدوية Drug Bioequivalence ، بمعنى مقارنة فاعلية المستحضرات الدوائية المتماثلة (مثلاً مستحضر محلى بآخر أجنبى ، أو مستحضرين محليين من شركتين مختلفتين) بدلالة قدر إتاحة كل منهما داخل الجسم ، وهو ما يعرف بالمقارنة بالاعتماد على دراسات الإتاحة الحيوية للأدوية Drug Bioavailabolity .

كان المركز هو الأول من نوعه إقليميًّا ، وقدر له أن يكتسب مصداقية دولية فى غضون فترة زمنية قصيرة .. كان من أبرز الأعمال التى شرفت بالقيام بها (وزملائى) أثناء قيادتى لهذا المركز ، هو التعاون مع شركات الدواء الفلسطينية ؛ من أجل عمل دراسات التكافؤ الحيوى لمستحضراتهم ، حيث كانت هذه الشركات تجابه ببعض التعنت من السلطات الرقابية الدوائية الإسرائيلية (قبل قيام السلطة الفلسطينية) ، والتى كانت ترفض بعض المستحضرات الفلسطينية بدعوى إفتقارها للدرجة المطلوبة من الإتاحة الحيوية .

كان النجاح الذى حققناه والصيت الذى نما دوليًّا لمركزنا – حينئذ – مبعث فخر وثقة لنا وللأشقاء الفلسطينيين (ولغيرهم فى بلدان أخرى) ، وكان من أهم الإنجازات التى تحققت أن تمكنت الشركات الفلسطينية (بدراسات التكافؤ الحيوى التى أجريناها لهم) من التعامل الند مع السلطات الدوائية الإسرائيلية ، وبيع المستحضرات الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة . بعدها أقام الصيادلة الفلسطينيون (من خلال نقابتهم) أول مؤتمر للصيادلة الفلسطينيين عام ١٩٩٤ فى جامعة بيرزيت برام الله، ثم جاء المؤتمر الثانى عام ١٩٩٦ فى جامعة النجاح بنابلس.

وكان من حظى وتشرفى أن ضغط علىَّ الصيادلة الفلسطينيون من خلال نقابتهم وشركاتهم ، أن أزور شركاتهم وأن أحاضر في مؤتمريهما (الأول والثانى) .. أذكر فى زيارتى الأولى (والتى كتبت بشأن انطباعاتى عنها مقالا فى الأهرام) أن لمست كيف أن السلطات الإسرائيلية تكرر قطع المياه و/أو الكهرباء عن الشركات الدوائية الفلسطينية ؛ بغرض إتلاف الأعمال الجارية فى خطوط الإنتاج بها، ولم يكن ذلك ليثنى الفلسطينيين عن الاستمرار ..

فى الزيارة الثانية ، قدم لى بعض قيادات نقابة الصيادلة رجلاً إسرائيليًّا باعتباره مديراً لشركة دواء إسرائيلية، وفى الوقت نفسه من المهتمين بالسلام مع الفلسطينيين.. ذكر الرجل مصححاً أنه ليس مديراً للشركة بل فقط مدير للمبيعات . سألته : ذلك

يعنى أنك كنت مدير الشركة ثم انتقلت إلى شركة أكبر لتعمل بها مدير للمبيعات؟ أردف الرجل مصححاً للمرة الثانية : بل كنت مديراً عامًّا للشركة ، ثم تركت منصب مدير الشركة إلى منصب آخر هو مدير إدارة المبيعات فقط ، فى الشركة نفسها . استغربت ، وسألته : لماذا حدث ذلك ؟ أجاب الرجل : لأنه ظهر هناك شخص آخر أصغر منى ، يستطيع أن يقود الشركة فى الفترة الحالية أحسن منى .. لم يكن ذلك هو أهم جزء فى الحوار مع هذا الرجل . كان الجزء الأهم يتعلق بمبادرة الشرق أوسطية ، والتى أذكر أنها كانت تحت النقاش فى المنطقة فى هذه الفترة .

كان الرجل فى حواره يظهر حبه للسلام ، من منظور خبراته عن الآلام والأحزان التى تسببها الحروب بين الإسرائيليين والعرب .. كان يبدو متجاوباً ومنفتحاً فى حديثه بشأن نقد الحرب والحفز على العلاقات الاقتصادية . غير أن سؤالا طرحته عليه لم يلق منه إجابة رغم محاولته التركيز والتفكير و – ربما – التوصل إلى أية رد يكون فيه بعض المنطق ، وفى الوقت نفسه لا يتناقض مع التوجه الذى يطرحه عن السلام .. كان سؤالى له كالتالى :

تُرى لو أن العرب تكافأوا (أو كانوا متكافئين) علميًّا وتكنولوجيًّا مع إسرائيل ، هل كانت القيادات الإسرائيلية حينئذ ستطرح مشروع الشرق أوسطية ، وهل كنتم ستروجون للسلام كما أنتم الآن ؟ بعد طول تفكير رد الرجل : .... لا أعلم ، إنه سؤال صعب .. كانت تلك هى نهاية الحوار .

هل تتعلق صعوبة وجود إجابة للسؤال بصعوبة قبول الإسرائيليين لتكافؤ العرب معهم علميًّا وتكنولوجيًّا ؟ أم ماذا ؟ .

تعليق : مارس الصيادلة الفلسطينيون قوة الفكر باتجاههم إلى إقامة صناعة دوائية فلسطينية – لأول مرة – بعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية وغزة (١٩٦٧) ، وكذلك مارسنا معًا (الشركات الفلسطينية ومركز الإتاحة الحيوية فى مصر) قوة الفكر من خلال الدراسات العلمية والتقانية ، التى أجريت على مستحضراتهم ، وكذلك من خلال تطوير هذه المستحضرات بحيث تكون مكافئة حيويًّا (فى الفاعلية) للمستحضرات الأجنبية المثيلة التى تنتجها الشركات العالمية الأم . كانت قوة الفكر هنا تتمثل فى قدرات علمية وتكنولوچية . وفى المقابل كانت اللمحة التى طرحناها عن تكافؤ العرب علميًّا وتكنولوچيًّا مع إسرائيل هى نقطة النهاية (بلا رد) مع الرجل الإسرائيلى المناصر للسلام .. إنه تكافؤ قوة يأتى بالفكر ، ويكون من شأنه تواصل متنام فى القوة والفكر ... أى تواصل الوجود من خلال سلام حقيقى يعقد على جدلية إيجابية بين «فكر القوة» و«قوة الفكر» .

إطلالة - ٧

الاستشهاد :

يمثل اجتماع قوة الفكر مع فكر القوة على مستوى الفرد ، ويحدث فى ظل سيطرة غير حميدة لفكر القوة على الوطن و/أو على العالم . هذه السيطرة تكون غير منطقية وغير جائزة إنسانيًا ، وبالتالى هى المسئولة عن الانفجارات أو عن بلوغ قوة الفكر مستوى روحانى ، يجعل من الفرد قوة مادية شبه مطلقة .. إنه أمر صعب لا يحل بغير انتزاع السيطرة من (أو تقليل سيطرة) فكر القوة .

إطلالة - ٨

المسافة بين قوة المعرفة والصالح الإنسانى العام- الدواء نموذجا :

١ – مقولتان :

المقولة الأولى للمدير التنفيذى لإحدى أكبر الشركات الدوائية العالمية من متعديات الجنسية : «قوتنا المتوحدة مكنتنا من تأسيس شبكة عالمية من القطاع الخاص والحكومات ، والتى قادت إلى العمل الذى أدى إلى ظهور مـا أصبح يعرف بـ «اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة – تريبس» .

المقولة الثانية لمنظمة «أطباء – بلا – حدود» : «مع الوقت يتزايد حجب الأدوية الجديدة عن الناس فى البلدان النامية ، حيث ستصبح متاحة فقط للنخبة المحظوظة . إن منع تصنيع نسخة محلية من هذه الأدوية (طيقاً لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة – تريبس) سيؤدى – ببساطة متناهية – إلى إخراج معظم السكان من إمكانة الحصول على أدوية» .

٢ – أرقام / إحصائيات :

* عام ٢٠٠٠م ، كشفت مجلة (Fortune Magazin, April) أن متوسط أرباح أعلى خمسمائة شركة دوائية تحقيقاً للأرباح على مستوى العالم يزيد كثيرا عن متوسط أرباح أعلى خمسمائة شركة صناعية أخرى (من جميع أنواع الصناعات) تحقيقاً للأرباح ، وأن هذه الزيادة قد تزايدت باستمرار على مدى العقود الثلاثة الأخيرة حتى بلغت عام ١٩٩٩م قدر ثلاثة أضعاف ونصف بالقياس إلى معدل الأرباح إلى العائدات . الجدير بالانتباه أن هذه الزيادة قد تخطت أربعة أضعاف مع بدايات القرن الحادى والعشرين ، بينما كانت بقدر ٢ ضعف ، ثم ٢,٥ ضعف ثم ٣ أضعاف ، على مدى سبعينيات وثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين على الترتيب .

* فى يوليو ٢٠٠١م نشرت إحدى جماعات المستهلكين Consumer groups فى الولايات المتحدة الأمريكية تقريراً لها ،تشير فيه إلى أن متوسط التكلفة الحقيقية للتوصل إلى مادة كيميائية دوائية جديدة يتراوح – فقط – بين ٥٧ إلى ٧١ مليون دولار . والجدير بالإشارة أن الأرقام التى تصدر عن الشركات الدوائية العالمية الكبرى من متعديات الجنسية تشير إلى أن التكلفة فى حدود ٥٠٠ إلى ٨٠٠ مليون دولار .

٣- حادث دوائى إنسانى عالمى مهم :

تجرأت حكومة جنوب أفريقيا ، وأصدرت قراراً بالترخيص الإجبارى لمستحضرات دوائية خاصة بعلاج الإيدز (ملحوظة : الترخيص الإجبارى يعنى قيام شركة وطنية بانتاج هذه الأدوية وإتاحتها للمرضى بسعر التكلفة تلافياً للتكلفة الخيالية إذا ما تم شراء هذه الأدوية من الشركات العالمية) . لم يكن أمام حكومة جنوب أفريقيا غير اتخاذ هذا القرار الشرعى ، طبقاً للقوانين الدولية والمحلية ؛ لإتاحة الفرصة لعلاج مرضاها ، والذين أصبحوا يسقطون موتى بمئات الألوف والملايين . الغريب أن تكتلاً قد نشأ بسرعة بين ٣٩ شركة دوائية عالمية كبرى (وليس فقط الشركات الأربعة المعنية بقرار حكومة جنوب أفريقيا) . أقام هذا التكتل نزاعاً قضائياً ضد حكومة البلد الأفريقى ؛ بغية منعها من ممارسة واجبها الحتمى بخصوص توفير الأدوية لمرضاها باستخدام الترخيص الإجبارى . المفاجأة التى لم تحسبها الشركات الدوائية العالمية الكبرى من متعديات الجنسية أن نضالاً شعبياً عالمياً (عابر الجنسيات) قد أخذ يتصاعد ويتكثف ويشتد فى مواجهة أنانية شركات الدواء ؛ ولم يكن أمام «قوة» شركات الدواء المتكتلة إلا التراجع أمام «قوة» التضامن الشعبى العالمى ؛ حيث قد اضطرت إلى سحب دعواها قبل موعد صدور الحكم فى ١٩ أبريل ٢٠٠١ .

تعليق : مازال الصراع جارياً بين «قوة» رأس المال الدوائى العالمى المهيمن من ناحية ، والمساعى الخاصة بالمصالح الإنسانية للبشر عامة ، من ناحية أخرى . لن يهدأ هذا الصراع ؛ أى لن تستقر اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ، قبل أن تكون لهذه الاتفاقية قيمة إيجابية بشأن إتاحة الدواء لكل من يحتاجه ، وفى أى مكان من العالم ؛ بصرف النظر عن المستويات والقدرات الاقتصادية والاجتماعية للدول والمجتمعات والأفراد ، بالقدر الذى يحفظ لعجلة الإبداع الدوائى الاستمرار فى السير والتقدم . إنه – فى الأصل – ليس صراع تجارة وتشريعات بقدر ما هو صراع يختص بالاتجاه الذى توجه إليه المعرفة . هل توجه لمصالح خاصة (تتمثل فى أنانية رأس المال الدوائى العالمى المهيمن) ، أم للصالح الإنسانى العام، والذى – بالفعل – يضمن صالح الناس والعلم والشركات فى آنٍ واحد .. مجرد نموذج حيوى لصراع يتعلق بتوجيه «قوة» المعرفة .

إطلالة - ٩

آليات تسيُّد الشركات متعديات الجنسية :

فى رسالته للدكتوراه (العمليات الدولية للشركات القومية – ١٩٦٠) أشار ستيفن هايمر إلى أن هذه الشركات تتجه إلى امتلاك «شيء» يعتبر بمثابة ميزة خاصة يصعب تكرارها بواسطة آخرين ، بحيث إن وجد هذا «الشيء» يكون من شأنه مساعدة هذه الشركات على «التسيُّد» فى الأسواق المحلية، ثم فى الأسواق الأجنبية .

وكأمثلة على هذا الشيء أشار هايمر إلى «التكنولوچيا» ، بالإضافة إلى الماركة (أو العلامة) ، والكفاءة الناتجة عن ضخامة الحجم . بعد ذلك بعقدين ، أطلق «جون دانتج» على الخاصية التى ذكرها هايمر عنصر الملكية Ownership وأضاف بأن الشركات متعددة الجنسية تهتم بعنصرين آخرين : عنصر الموقع Location ، والذى يعنى أن الشركة تقيم أنشطتها فى الأماكن ، التى تتيح لها كسباً ما فى المدخلات (مثل العمالة الرخيصة أو رأس المال أو المواد) ، أو تساعدها على أن تكون قريبة من الزبائن الذين تبيع لهم ، وأن تتجنب النّقل وتكاليف التعريفات (الجمارك – الضرائب ... إلخ) . وأما العنصر الثالث فيتعلق بالتدويل (أو الانتشار الدولى) Internationalization ، والذى من خلاله يجرى الاستثمار فى العمالة الذهنية Intellectual labor . الجدير بالانتباه بشأن العناصر التى حددها «دانتج» أنها جميعا تتضمن التكنولوچيا ، سواء كان ذلك بالنسبة لعنصر الملكية (والذى يتحقق عمليًّا فى حقوق الملكية الفكرية وعلى وجه الخصوص براءات الاختراع) ، أو بالنسبة لعنصر الموقع ، حيث إنه من الثابت الآن أن الشركات تقيم مواقعها – أيضاً – بالقرب من الأماكن التى تزخر بالتعلم والأفكار الجديدة ، وهو أمر يتصل مباشرة بالعنصر الثالث ، والذى يتعلق بالعمالة الذهنية (أو برأس المال البشرى) .

والجدير بالانتباه أن هذه العناصر الثلاث تتواءم – إلى حد كبير – مع جوهر اقتصاد المعرفة .

إن مسألة «التسيد» التى أشار إليها «هايمر» منذ أكثر من أربعين عاماً كممارسة تتجه إليها الشركات متعددة الجنسية ، قد أشار إليها أيضاً تقرير صدر حديثاً عن ورشة عمل أمريكية ، لكن من زاوية مختلفة ، وهى أن التنافسية فى كل مجالات البيزنس ستؤدى إلى استعمار تكنولوجى Technological imperialism ، ومن المفهوم – بالطبع – أن الذى سيمارس الاستعمار هو المالك (مالك التكنولوچيا) أو الشركات العالمية الكبرى .

فى هذا الخصوص توجد ملاحظتان مقلقتان .. الملاحظة الأولى هى أن معدل نمو اتفاقات العملقة والاستحواذ Mergers and acquisitions للشركات العالمية الكبرى أعلى من نمو الاتفاقات التكنولوجية بين الشركات . الأمر الذى قد يعنى أن عمليات العملقة والاستحواذ تفوق فى الاهتمام (عند الشركات)عمليات التطوير التكنولوچى ، وبالتالى قد يقود ذلك إلى احتكارات ، تتضاءل فى وجودها فرص وتوجهات التطوير . وأما الملاحظة المقلقة الثانية ، فهى أنه بمقارنة النسب السنوية لعمليات الشراء بالنسبة لعمليات البيع للشركات فى كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية (منذ عام ١٩٩٣) ، يتبين أن هذه النسب دائماً أعلى من الواحد الصحيح

بالنسبة للبلدان المتقدمة ، بينما هى دائماً تحت الواحد الصحيح بالنسبة للبلدان النامية. إن هذه الملاحظة تدفع إلى التخوف من أن تكون البلدان النامية قد وُضعت (فى ظل سلوك الشركات متعديات الجنسية) فى طريق يؤدى إلى فقدان أصولها [لمزيد من التفاصيل ، يمكن الرجوع إلى دراستنا المعنونة «تطوير التكنولوچيا عالمياً وعربياً بين الدول والقطاع الخاص» ، فى تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠١، الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيچية – الأهرام – ٢٠٠٢] .

تعقيب : «التكنولوجيا» .. «الملكية» .. «العملقة والاستحواذ» .. «الاستعمار التكنولوچي» ، هى كلها أساليب وغايات لها اتصال مباشر بـ «لعبة القوة» على الساحة الدولية .. إنها لعبة تحتاج إلى مدربين أشداء وخطط طويلة المدى ، أو قل قيادات مفكرة وسيناريوهات قوية فاعلة .

إطلالة - ١٠

وقفات محلية قصيرة جداً جداً :

* ٣٠٠ مليار جنيه ودائع فى البنوك لا تجد من يستخدمها [عن مقال للكاتب الاقتصادى الكبير المرحوم محمود المراغى ، نشر قبل وفاته بأيام] .

تساؤل : أى نوع من الفكر ينقص (أو يعوق) الاستفادة الاستثمارية المنظمة من هذه القوة المادية ؛ بحيث صار حجم الودائع يزيد جداً عن حجم الاقتراض الاستثمارى ؟

* ظاهرة التزايد المستمر فى إقبال طلاب الثانوى العام على الالتحاق بشعبة «الأدبى» على حساب الالتحاق بالشعب العلمية ، هل ترجع أسبابها إلى ظروف خاصة بالتعليم ؟ ، أم بالأُفق التنموى القومى ؟ ، أم ترجع إلى أسباب أخرى ؟ ، وما علاقة ذلك بجدلية الفكر والقوة فى المجتمع ؟

تساؤل : إلى أى حد (سلبى) يمكن لهذه الظاهرة أن تؤثر على المستقبل الوطنى لأنشطة العلم والتكنولوجيا ، مع العلم بأن تقييم الأوضاع الحالية للبحث العلمى ، من خلال معيار عدد البحوث المصرية المنشورة عالية الاستشهاد يظهر أن نصيب مصر يكافئ ٠,١٦ من نصيب كوريا ج ، و ٠,٠٠٠٥٢ من نصيب إسرائيل ، و ٠,٠٠٠٢٥ من نصيب سويسرا [لمزيد من التفاصيل ، يمكن الرجوع إلى دراستنا المشار إليها فى «إطلالة – ٩»] .

* على الرغم من أن التفكير النقدى Critical thinking يعد ركناً أصيلاً فى المنهج العلمى ، ومصدراً مهماً للتطوير والتقدم طبقاً لمعارف وعلوم الإدارة ، إلا أن أصحاب القدرة على هذا النوع المهم من التفكير كثيرا ما يعاملون فى مجتمعاتنا باعتبارهم مشاغبين . من الطبيعى أن يرجع السبب إلى تسيُّد القوى

المحافظة فى مجتمعاتنا (وليس إلى عيب فى المنهج العلمى ، أو فى معارف وعلوم الإدارة) . هنا يبزغ **تساؤل** : إلى أى حد (وفى أى اتجاه) يمكن أن يؤثر تسيُّد القوى المحافظة على قوة الفكر ، وعلى الجدلية بين «القوة» و«الفكر» ؟

إطلالة - ١١

وتتزايد أعداد نزلاء السجون :

على مدى السنوات من عشرينيات إلى سبعينيات القرن العشرين (أى حوالى نصف قرن) ، كانت أعداد المساجين فى الولايات المتحدة تتزايد أحياناً وتنحصر أحياناً أخرى ، لكن دائماً تحت خط رقم المائتى ألف . وفجأة تتزايد أعداد نزلاء السجون بسرعة رهيبة ، بحيث ، على مدى حوالى عشرين عاما فقط ، يقفز الرقم من تحت مائتى ألف إلى مليون وأربعمائة ألف ، أى ما يزيد عن السبعة أضعاف (انظر الشكل ، ص٣٧) .

إنها ظاهرة غريبة جديرة بالاهتمام والفحص والتفكر . فى الوقت نفسه تجذب الانتباه إلى أن العقدين الأخيرين من القرن العشرين ، اللذين شهدا هذه الظاهرة الحادة فى غربتها داخل الكيان الأمريكى ، قد شهدا أيضاً أمرين عولميين مهمين حدثا بقوة دفع أمريكية فى الأساس .

الأمر الأول هو بدء الهيمنة المباشرة للشركات متعديات الجنسية (والأمريكية على وجه الخصوص) على شئون العالم ، وباستخدام (أو عن طريق) الإدارة الأمريكية . لقد حدث ذلك أثناء ثمانينيات القرن العشرين ، عن طريق آليتين رئيسيتين تكملان بعضهما : **الآلية الأولى** تتمثل فى دور كبير للحكومة الأمريكية فى إفشال المفاوضات الدولية بين دول الشمال والجنوب ؛ من أجل نقل التكنولوچيا (تحت مظلة منظمة الأنكتاد UNCTAD) والتى بدأت عام ١٩٧٩ ، وكان من المفترض أن تصل إلى مسودة نهائية فاعلة لميثاق نقل التكنولوچيا بحلول عام ١٩٨٩ ، لولا ما حدث من إفشال للمفاوضات .

وأما **الآلية الثانية** والتى تجئ تماماً مكملة للآلية الأولى ، فهى بدء دورة أوروجواي للجات عام ١٩٨٦ ، تحت إلحاح شديد من الحكومة الأمريكية ، على الرغم من أن الولايات المتحدة كانت هى الرافضة لبدء هذه الدورة فى وقت سابق .. لقد تضمنت الآلية الثانية والخاصة بالجات مفاجأة كبرى ، وهى فرض اتفاقية للملكية الفكرية داخل إتفاقيات الجات ، على الرغم من أن اتفاقيات الجات هى فى الأصل لتنظيم التجارة ، وعلى الرغم من وجود منظمة عالمية متخصصة فى شئون الملكية الفكرية وتتبع الأمم المتحدة ، وهى المنظمة العالمية للملكية الفكرية (وايبو WIPO) . وهكذا .. شهد عقد ثمانينيات القرن العشرين ملامح مباشرة لهيمنة

متعديات الجنسية الأمريكية (من خلال حكومة الولايات المتحدة) على مجريات أمور العالم ؛ حيث شهد هذا العقد التحول الخطير المضاد للصالح الإنسانى العام .. إنه التحول من علاقات دولية تجعل «التجارة فى خدمة التنمية» ، إلى نوع آخر من العلاقات ، تكون فيها «التنمية فى خدمة التجارة» !؟!.

أما الأمر الثانى ، فهو انتهاء الحرب الباردة وبدء الصيغة الجديدة من العولمة (أو من النظام العالمى الجديد) مع بداية تسعينيات القرن العشرين .. لقد شهد عقد التسعينيات هذا بدء العمل باتفاقيات التجارة العالمية (تحت مظلة منظمة التجارة العالمية WTO) ، كما شهد هذا العقد أيضاً زحف تطبيقات الليبرالية الجديدة (إعادة الهيكلة وتفكيك القوة التقليدية للدولة .. إلخ) فى معظم الدول النامية . بعد أن جرى جذبها إلى مصيدة الديون فى وقت سابق . وأكثر من ذلك ، فقد شهدت فترة التسعينيات بدء زحف المحافظين الجدد على الرؤى والتوجهات الرسمية فى المجتمع الأمريكى .

هكذا المسألة إذاً ، قدر من التوازى بين صعود هيمنة الشركات ، متعديات الجنسية والليبرالية الجديدة والمحافظين الجدد من ناحية ، والتزايد الحاد فى أعداد نزلاء السجون من ناحية أخرى .

إلى أى حد تتداخل جدلية (القوة» و«الفكر» مع التوازى المشار إليه ؟ . أمر يستحق التبصر ، على الأقل ؛ من أجل حياة إنسانية تقل فيها سيطرة المادة (أو رأس المال المهيمن) ولا تتزايد فيها أعداد نزلاء السجون .

وتتزايد أعداد نزلاء السجون(*)

عدد المساجين فى الولايات المتحدة

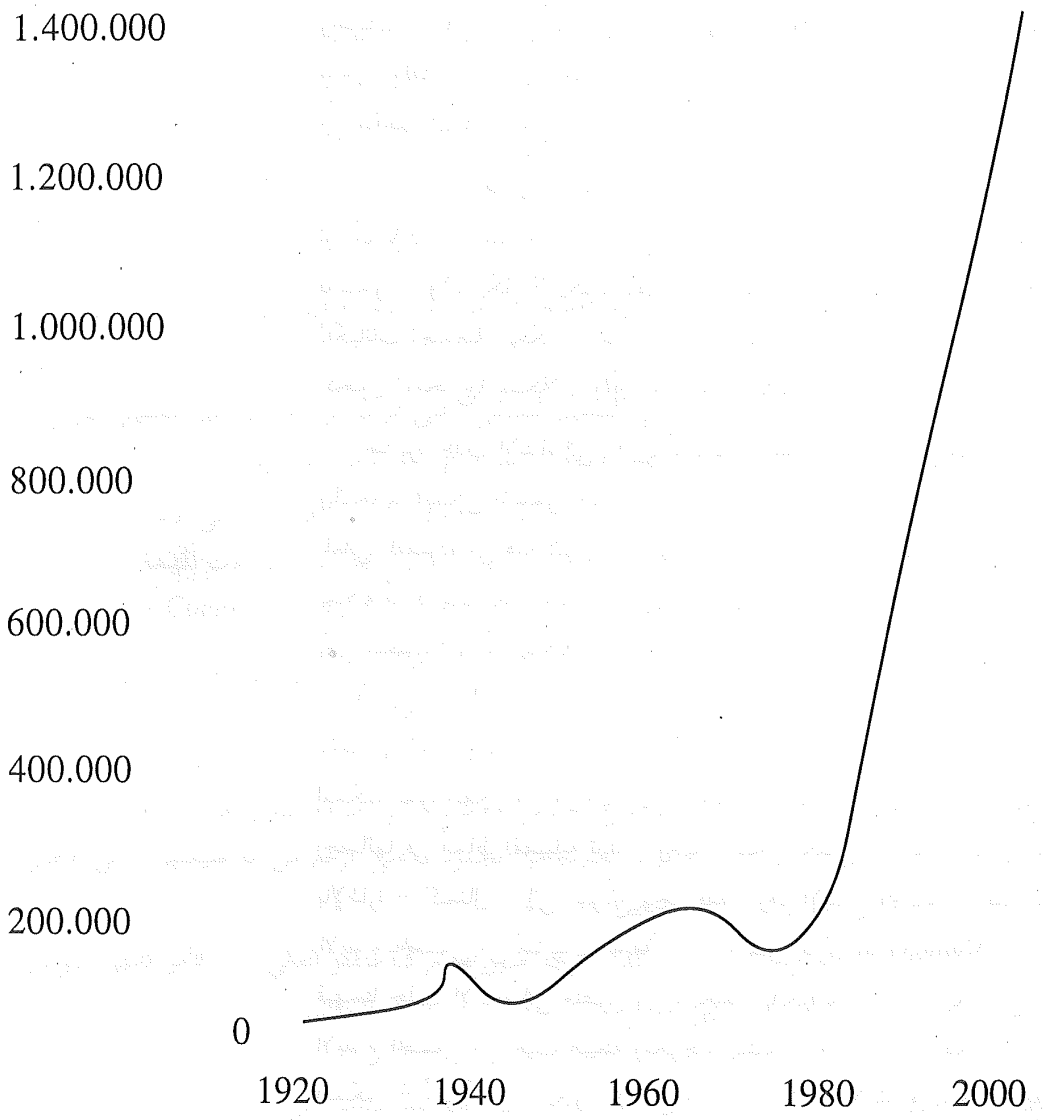

(*) هذا الشكل منقول عن مقال بعنوان «وقت إعادة التفكير بكل شئ : نظرة عامة على الحالة العالمية» ، والمنشور في الثقافة العالمية ، العدد ١١٨ ، مايو ٢٠٠٣ ، نقلاً عن مجلة New Scientist أعداد ابريل ومايو ٢٠٠٢ .

سابعاً:

المداخل إلى قوة الفكر - قوة الإبداع كنموذج :

١ – تمهيد لابد منه :

طبقا لما أشرنا إليه من قبل ، فإن قوة الفكر تعنى الانعكاسات المادية الحادثة (أو التى يمكن أن تحدث) من جراء (أو من خلال) الانتفاع العملى بـ [أو التوظيف لـ] الرؤى والأحكام ، الناتجة عن إعمال الحس المعرفى المتولد من عموم كافة المؤثرات والعوامل ، التى يمكن أن تؤثر فيه [من تراكمات ومنتجات وتفاعلات وخصائص ، تأتى من (وتتعلق بـ) التراث والثقافة والانتماء والولاء والطموح والعلم والخبرة والقدرات الذهنية والعقل الجمعى ، ودرجة موضوعية الجهود والمعاناة المبذولة فى مواجهة التحديات وفى إحراز التقدم].

وهكذا .. طبقاً لهذا المنظور ، فإن المداخل لقوة الفكر تتعدد وتتنوع . هذا ما نود أن نؤكده .. تعدد وتنوع المداخل إلى قوة الفكر ، بل وتطور وتجدد هذه المداخل باستمرار . ولأنه يكاد لا يكون للفكر – الممكن – حدود ، فإن الفكر (بالنسبة للكيانات المجتمعية) يمكن – باستمرار – أن يأتى بما لم يكن من الممكن تخيله كحلول (ومخارج) لمشكلات و/أو أزمات و/أو تحديات .

هنا نود جذب الانتباه إلى تراتيب أو بناءات محددة ، جاءت فى العبارة اليابقة ، وبالتحديد «يمكن باستمرار أن يأتى» ... و... «ما لم يكن من الممكن تخيله» .. المعانى المقصودة من هذه التراتيب أو البناءات تشير إلى أنه (أى الفكر) لا ينضب (أو يمكنه أن لا ينضب) ، وأنه من الممكن أن يأتى بما لم يكن له مثال ، أو بما لم يكن متصوراً (أى أنه يمكنه أن يأتى بإبداع) .. هذه وجهة نظر تستند إلى معطيات من التاريخ ومن الزمن الحالى ، وهو ما يجعلنا نؤكد أن المداخل إلى «قوة الفكر» دائما لها احتمال وجود ، وممكنة (فضلاً عن تعددها وتنوعها) . إنها (أى المداخل الممكنة لقوة الفكر فى مواجهة أية مشكلة أو أزمة أو تحدى) تكاد أن يصعب إحصائها فى أنماط تفصيلية ثابتة . وعليه ، فنحن نكتفى فى مقام التناول الحالى بالإشارة – كمثال – إلى نموذج واحد فقط، وهو الإبداع المجتمعى . لقد تناولنا الابداع المجتمعى فى مناسبات سابقة[1] من منظور إدارى Managerial ، أما هنا فيهمنا جذب الانتباه إلى منظور آخر ، يختص بالكيفية (أو الأسباب) التى تجعل الابداع المجتمعى من حيث طبيعته ومخرجاته بمثابة مدخل إلى قوة الفكر ، بل ومن الممكن – أحياناً – أن يكون الإبداع المجتمعى ذاته ممثلا لقوة الفكر ، وتصبح مخرجاته مجسمة لفكر «قوة الفكر» ، أو لقوة «قوة الفكر» .

(١) يمكن الرجوع إلى تفاصيل أخرى بخصوص الإبداع المجتمعى ، تناولناها فى الإصدارات الآتية:

أ – الوطنية فى مواجهة العولمة – سلسلة اقرأ – دار المعارف – القاهرة – ١٩٩٩ .

ب– بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية: القضايا والمعوقات – سلسلة قضايا التخطيط والتنمية– معهد التخطيط القومى– القاهرة – ٢٠٠٣ .

جـ – إدارة المعرفة والإبداع المجتمعى – طبعة ثالثة – دار العين للنشر – القاهرة – ٢٠٠٤ .

٢- لماذا نموذج قوة الإبداع :

إستنادا إلى الأطر السابق الإشارة إليها بخصوص العلاقة بين الإبداع وقوة الفكر، ندّعى أن كافة المجتمعات (أو البلدان) العربية (وعلى رأسها مصر) تعيش حاجة (أساسية basic need) ماسة إلى الإبداع كغاية وكمنهج . ينبع ذلك - وباختصار شديد - من خلال الحاجة إلى القفز العالى إلى عمليات (أو مراحل) حياتية كبرى جديدة، بينما نحن لم نمارس بعمق العمليات (أو المراحل) الحياتية الكبرى الأسبق.

من أهم الأمثلة نشير فيما يلى إلى الحاجة إلى القفز إلى :

أ - إلى اقتصاد المعرفة [رغم أننا لم نمارس الاقتصاد الصناعى الحقيقى] .

ب- إلى إدارة المعرفة ذاتها [بمعنى أن ندير ونضبط أهدافها ومساراتها وتفاعلاتها وعائداتها .. إلخ ؛ رغم أننا لم نمارس بحق حركيات المرحلة الأسبق ، والخاصة بالإدارة بالمعرفة ، بمعنى استخدام مفاهيم وأدوات ومنتجات المعرفة فى عمليات الإدارة].

جـ- إلى التنظيم الشبكى [على الرغم من أننا لم نخبر التنظيم الهرمى بإيجابياته المهمة ، إلا - ربما - فى المؤسسات العسكرية] .

د - إلى التعاونية التنافسية co-opetition (فيما بيننا فى الأساس ، وأيضاً مع العالم الخارجى) ، رغم أننا لم نحقق كثيراً من النجاحات المهمة ، من خلال المرحلة السابقة ، والتى تميزت بالتنافسية الصرفة Competition .

هـ- إلى عالم الثورات الماكرو أو السوبر والثورات الميكرو[1] [رغم أن مخرجاتنا فى الأنشطة الأساسية لهذه الثورات ، وهى أنشطة البحث العلمى والتغيير التكنولوچى مازالت تخبو (ملحوظة : مصطلح «تخبو» هنا يجئ لزوم الالتزام الشكلى - بقدر الإمكان - فى طريقة التعبير عن أنشطة، تتسم بالمحافظة إلى درجة تقترب من الجمود ، على الرغم من أن طبيعتها - فى الأصل - هى التغيير)].

وهكذا ، توجد ضرورات مركبة للقفز العالى .. ؛ الأمر الذى يستوجب الاتجاه إلى الابداع .

(١) يمكن الإشارة إلى الثورات السوبر (أو الماكرو) باعتبارها الثورات، التى تتعلق بتغيير كامل على مستوى العالم ؛ أى الثورات الجلوبال (أو العالمية) وتحدث تلك الثورات نتيجة عوامل تبزغ من (وبواسطة) القوى المهيمنة - نسبيًا - على العالم . هذه العوامل تأخذ شكل قوة معنوية أو قوة تنظيمية أو أداة فيزيائية مجسمة (مثل العلم والتكنولوجيا والتجارة) . وأما الثورات الميكرو (أو الدقيقة) ، فهى تلك المتصلة بطريقة الحياة . إن مجال حدوث الثورات الدقيقة (أو الميكرو) هو دوائر اجتماعية صغيرة - نسبيًا - ومحددة . وهذه الدوائر يمكن أن تكون فى أجزاء من المجالات الحياتية ، مثل : التعليم ، والرياضة والصيدلة وإدارة المؤسسات وتصميم الآلات والبناء والبحث العلمى ... إلخ .. إلخ .
لمزيد من التفاصيل ، يمكن الاطلاع على «مستقبل الثورات» فى كتاب للمؤلف ، بعنوان «القفز فوق العولمة» - سلسلة اقرأ - دار المعارف - القاهرة - ٢٠٠٣ .

٣- فضل الإبداع المجتمعى فى إنجاز القفز العالى :

إذا كان من الممكن الإشارة إلى الإبداع ، بوجه عام ، على أنه «إحداث شيء على غير مثال مسبوق» ، أو باعتباره «قدرة العقل على تكوين علاقات جديدة من أجل تغيير الواقع» ، أو أنه «نقد للواقع والاجتهاد فى التمرد عليه وتجاوزه» ، وهى تعريفات ربما تشترك جميعها فى معنى نشوء تغيير (أو تحول) إيجابى بالنسبة لما هو سائد؛ فإن التغيير أو التحول (أو الإنجاز) فى الإبداع المجتمعى يكون أكثر بكثير من المحصلة الجبرية لمجموع الإبداعات أو الجهود الفردية للمشاركين فى الإنجاز .. هنا تجب الإشارة إلى أن المقصود بالمشاركين الأفراد هو الكيانات المشاركة ؛ فالكيان الفرد هنا قد يعنى – بالفعل – شخصاً ، وقد يعنى مؤسسة أو منظمة ، وقد يعنى جماعة أو مدينة أو دولة .... إلخ . المهم من منظور المخرجات أن الإبداع المجتمعى ليس من الممكن وجوده فى مجموع الحيز الإبداعى المحتمل للكيانات الأفراد المشاركة فى إحداثه . هذا ، ومن الممكن التعرف النظرى (أو المجرد) على الإبداع المجتمعى ، من خلال الشكل التالى :

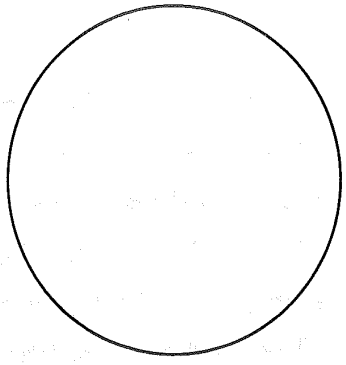

إمكانات وقدرات الكيان «١»

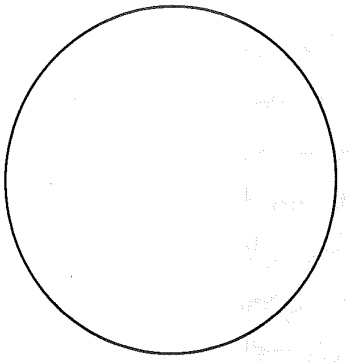

إمكانات وقدرات الكيان «٢»

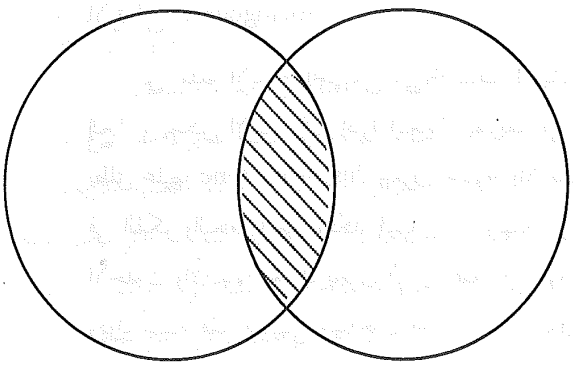

الجزء المظلل يشير إلى الإمكانات والقدرات المشتركة للكيانين «١» و«٢»

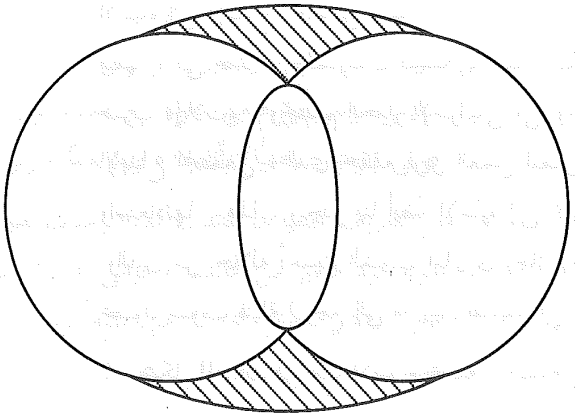

الجزء المظلل يشير إلى الإمكانات والقدرات والمخرجات المتولدة من الابداع المشترك للكيانين «١» و«٢» ؛ حيث هى إمكانات وقدرات ومخرجات، لم تكن موجودة عند أى منهما ، كل على حدة .

بعد تفحص الشكل السابق وتخيل المكوّن الابداعى فيه ، فإنه يمكن تخيل هذا الشكل ، إذا ما زاد عدد الكيانات المتشابكة (والمتكاملة) فيه ليكون عدة كيانات وليس فقط كيانان . عندما يزيد عدد الكيانات المتشابكة فى إطار تكاملى ، فإنه يتولد كيان جديد يصبح أكثر ارتقاءً من الكيانات المكونة له ، وتكون له خواص (من إمكانات وقدرات ومخرجات) جديدة تماما ، مختلفة تماما عن خواص الكيانات الأجزاء ، وأكثر إرتقاءا مقارنة بمجموع هذه الخواص .. إنه «الإبداع المجتمعى» ، والذى يمكّن الأجزاء المتشابكة المتكاملة من الارتقاء (أو القفز العالى) إلى مالا يمكن – مطلقا – أن تصله أيا من هذه الكيانات فى حالاتها الفردية .. الإبداع المجتمعى Societal Creativity يصل بالكيانات داخله إلى حالة تواجد لكائن أعلى ، لم يكن موجودا من قبل .. إنه نوع من التداخل (أو التفاعل) الاجتماعى الارتقائى Sociogenesis .

من أمثلة الإبداع المجتمعى فى الأنشطة الحيائية المختلفة (انتاجية وخدمية .. إلخ) ، يمكن الإشارة إلى إدارة التعامل بطريقة فى الوقت المناسب تماماً ، والتى يطلق عليها Just - in - time وتعرف عموماً بالاختصار JIT . إنها طريقة (أو نهج في الفكر والتعامل) من ابتكار اليابانيين ، وتهدف إلى (وتحقق) ضبط العلاقة بين الأحداث والأشياء؛ بحيث يجرى التنفيذ فقط فى الوقت المحدد دون زيادة أو نقصان ، ودون أية فقد (فى مساحات المخازن ، أو طوابير الانتظار ، أو فى فترة زمنية بينية .. إلخ) .

أيضاً من الأمثلة البسيطة والجميلة والفاعلة فى تاريخنا الوطنى الحديث نجذب الانتباه إلى الإبداع المجتمعى للقوات المسلحة المصرية فى عبور خط بارليف (ومن قبلها ، فى عدد من الممارسات العسكرية الفذة أثناء حرب الاستنزاف ، على غرار ضرب «إيلات» ، وتحطيم الحفار الإسرائيلى فى أوغندا ، وغيرها كثير) ، وكذلك الإبداع المجتمعى ، الذى حققه فريق العمل المصرى بخصوص إثبات مصرية طابا واستعادتها . هذا ، ويجدر بنا أيضاً الإشارة إلى الإبداع المجتمعى القومى الماليزى، والذى من خلاله أحدث الشعب الماليزى إنجازاً إختراقيًّا تكنولوجيًّا عظيماً ، فى غضون سنوات قليلة (ارجع إلى ما سبق تقديمه في إطلالة رقم ٣) .

٤ – شكل المعانات فى غيبة الابداع المجتمعى كمدخل لقوة الفكر :

فيما يلى إشارات – موجزة جداً – إلى نماذج من المعاناة (أو الإشكاليات القومية الناجمة عن غيبة الإبداع المجتمعى (والمنبهة للحاجة إليه) .

* ظهور أغلب التقارير الاستراتيجية المحلية (عربيًّا ومصريًّا) فى صورة ملف يجمع داخله مجموعة دراسات (أو رؤى) ، أُنجزت كل منها بواسطة فرد (أستاذ أو

خبير أو عالم ... إلخ) .. إنها دراسات (أو رؤى) فردية . بهذا الشكل، فإن التقرير الإستراتيجى (والذى – بالطبع – لا يكون استراتيجيًا) لا يزيد عن كونه تجميعاً لجهود فردية .. يوجد إذاً غياب للجهود والتوجهات فوق الفردية ، عبر الفردية ، عبر الجماعات ، عبر الرؤى ... إلخ ، وبالتالى يوجد غياب لرؤى يمكن أن تكون بحق «استيراتيچية» .

* تنتشر حاليا موجة الحديث عن الإصلاح على كافة مستويات الحياة اليومية فى البلدان العربية .. ذلك بينما لم تجر أية استفادة بالأفكار والأقلام والدراسات ، التى تناولت الاصلاح والتغيير فى البلدان العربية على مدى عدة عقود ، رغم كونها لا تُحصى عدداً. ربما يكون من أسباب ذلك أن معظمها – إن لم يكن جميعها – لم يرتق بفاعلية حقيقية، فوق مستوى العمل (أو الطموح) الفردى.

* قد يمكن القول بأننا لم نعانى من أجل التقدم المجتمعى منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ (وقبلها حرب الاستنزاف) ، إلا فى قضية الدفاع عن مصرية طابا ، عندما تم اختيار سليم لخبراء مصريين من كافة التخصصات (سياسية وقانونية وجغرافية وعسكرية وعلوم ونفسية وتاريخية .. إلخ) على أسس قومية (وليست بوليتيكية) ، فكانت النتيجة على غير توقع الجانب الإسرائيلى ، عدالة لنا ومبهرة للأوساط المعنية فى العالم . السؤال الذى يجب ألا يتوه فى زحمة «الكلام» عن الإصلاح هو: **هل يمكن أن يحدث تقدم دون معاناة إحداثه ؟** المحاولة الموضوعية للإجابة عن هذا السؤال ستضعنا – حتماً – وجهاً لوجه أمام إجراءات نعتبرها غريبة عنا وعن التقدم .. إجراءات مثل استجلاب إدارات إجنبية لإدارة مؤسساتنا الوطنية ، أو لإدارة النفايات (الزبالة) ، .... إلخ . من وجهة نظرى ، (بل كما هو معروف فى كل الأمم الناهضة) لا يمكن أن يحدث تقدم حقيقى دون سعى قومى منظم (أو معاناة قومية منظمة) إلى استيعاب التقدم العالمى وتوظيفه محليًا (بأنفسنا ، وبطريقتنا ، ومن منظورنا) .

* من المعروف علميا أن عائدات معاناة إحداث تطوير تكنولوچى، فى أى مؤسسة، يعود جزء صغير من عائدها (حوالى ٢٥٪) على المؤسسة نفسها ، و ويعود الجزء الأكبر (حوالى ٧٥٪) على بقية مؤسسات المجتمع . التطوير التكنولوچى الحقيقى هو بطبيعته – إذاً – عمل مجتمعى . ترى كم التكلفة (فضلاً عن سؤال : كم الفاقد؟) نتيجة تلكؤ السياسات العامة للتطوير التكنولوچى القومى لمدى عقود ؟

* فى عالم العولمة (أو حتى فى – مجرد – أى مجتمع صغير يريد أن يتقدم) هل يجوز الفصل بين ما هو اقتصادى وما هو اجتماعى ؟ ، بين ما هو صناعى وما

هو تكنولوجى ؟ ، بين ما هو تكنولوجى وما هو علمى ؟ ، بين الموارد الطبيعية ورأس المال الذهنى ؟ استفسارات تحتاج – بالقطع – إلى معالجات إبداعية مجتمعية ، تقوم على التشبيك والتكامل والارتقاء .

إنه إذاً أمر جدير باهتمام وطنى – بل إنسانى – واسع .. ، أن يكون هناك دائما بحث وبناء وتطوير بخصوص مداخل قوة الفكر ، بالقدر الذى يؤمّن «فكر قوة الفكر» و«قوة قوة الفكر» .. ؛ وإلا ، فالبديل هو تسيُّد «فكر القوة» ، والذى هو بالفعل آخذ فى التغلغل بسرعة أو بأخرى، داخل كافة مستويات التواجد الإنسانى فى أماكن كثيرة من العالم .

وهكذا ، .. «قوة الفكر» ، أو يكون البديل عدلاً أقل وحياة أكثر تفسخًا .

خاتمة :

ربما يكـون مـن المناسب هنا التوقف قليلاً عند «**عبقرية الشهيد**» .. إنـه عبد المنعم رياض .. لقد قال لمحدثه أثناء حرب الاستنزاف ، بينما كانا يمدان بصريهما إلى الجانب الآخر من القناة : «المعركة القادمة هى معركة المستقبل .. إنها ليست معركة فى المكان المحدود ، وإنما معركة فى الزمان غير المحدود» .

يالبصيرة الاستشراف المستقبلى ..!!

لقد كانت حرب أكتوبر العظيمة بعد ذلك معركة مكان محدود ، وأيضاً زمن محدود ، تم فيها استعادة الكرامة .

أما معركة الزمان غير المحدود .. فإنها تعتمد على موقفنا من الزمن ..

درجة إبداعنا (وإبداع غيرنا) فى التعامل معه والاستفادة منه .

فالزمن المجرد هو .. هو ... ، قد يكون نصف زمن عند قوم ، وزمنين عند قوم آخر ، ومائة زمن عند قوم ثالث ، ... وهكذا .

التعامل الفاعل فى الزمان غير المحدود يحتاج إلى الإبداع .. إلى الفكر .. إلى قوة الفكر .. إلى الديالكتيك الإيجابى بين «الفكر» و«القوة» .

نبذة عن المؤلف

* أستاذ علم الأدوية .

* تخرج من كلية الصيدلة جامعة الإسكندرية (١٩٧٠) ، وأتم الدراسات العليا للماجستير والدكتوراه في الأكاديمية الطبية بوارسو وفى المعهد البولبندي لبحوث ورقابة الدواء (١٩٧٧) ، وأجرى دراسات لبعد الدكتوراه فى معهد السموم بجامعة زيوريخ – سويسرا (١٩٨٣) .

* أنشأ فى إطار الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية ثلاث وحدات علمية ، كانت الأولي من نوعها وطنياً وإقليمياً ، وهى أثر الأدوية على الأجنة (١٩٧٢)، وقسم فارماكولوجيا النمو (١٩٨٤)، ومركز الاتاحة الحيوية للأدوية (١٩٩٠).

* أول عربى ساهم فى تحرير الموسوعة الدولية للآثار الجانبية للأدوية (أعوام ٧٩ – ٨٠ – ١٩٨١) .

* أشرف علي (وناقش) عديد من الرسائل العلمية فى علوم الدواء ، وكذلك فى مجالات الإدارة والاقتصاد .

* شارك كخبير فى التكنولوجيا واقتصاديات العولمة فى إجتماعيات لخبراء مجموعة الدول الـ ١٥ ، كما شارك كاستشارى فى إجتماعات إقليمية لمنظمة الصحة العالمية فى مجالات صناعية وسياسات الدواء ، وأيضا كمحاضر فى شئون التنمية والعولمة والملكية الفكرية فى لقاءات قومية وإقليمية ودولية .

* عضو لجنة الثقافة العلمية (المجلس الأعلى للثقافة) ، وشعبة الدراسات الاستراتيجية والاستخدام السلمى للفضاء (مجلس بحوث الفضاء بأكاديمية البحث العلمى)، والمجلس المصرى للشئون الخارجية .

* من مؤلفاته :

* مستقبل صناعة الدواء فى مصر والمنطقة العربية – المكتبة الأكاديمية – ١٩٩٦ .

* التوافيقية منهج علمى تكنولوجى جديد – المكتبة الأكاديمية – ١٩٩٧ .

* إدارة المعرفة – رؤية مستقبلية – سلسلة إقرأ – دار المعارف – ١٩٩٨ (حصل على جائزة أحسن كتاب فى الدراسات المستقبلية) .

* التقدم الأسى : إدارة العبور من التخلف إلى التقدم – المكتبة الأكاديمية – ١٩٩٨ .

* الوطنية فى مواجهة العولمة – سلسلة إقرأ – دار المعارف – ١٩٩٩ .
* السياسة القومية للتنمية التكنولوجية (مجموعة مؤلفين) ١٩٩٩ .
* ثورة الدواء : المستقبل والتحديات – سلسلة إقرأ – دار المعارف – ٢٠٠١ .
* مستقبل إتفاقية – حقوق الملكية الفكية فى ضوء الإتجاهات العالمية المعارضة (محرر مشارك) مركز دراسات التجارة الخارجية –جامعة حلوان– ٢٠٠١.
* حقوق الملكية الفكرية – رؤية جنوبية مستقبلية – المكتبة الأكاديمية – ٢٠٠٢.
* القفز فوق العولمة – سلسلة إقرأ – دار المعارف – ٢٠٠٣ .
* السياسات الدوائية فى مصر : الأوضاع – الإشكاليات – المستقبليات ، كراسات منتدى السياسات العامة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة – ٢٠٠٣ .
* قصة الدواء : علم وتحديات – المكتبة الأكاديمية – ٢٠٠٤ .
* إدارة المعرفة والإبداع المجتمعى [الطبعة ٣ من إدارة المعرفة] – دار العين – ٢٠٠٤ .
* تطوير التعليم العالي في مصر (مع مجموعة من الخبراء – تحرير د. إبراهيم بدران) – مكتبة الشروق الدولية – ٢٠٠٥ .
* الترتيبات الهيكلية والقانونية لقطاع الدواء المصرى فى إطار اتفاقيات التجارة العالمية : رؤية استراتيجية – جمعية التنمية الصحية والبيئية – ٢٠٠٥ .
* ذلك بالإضافة إلى مؤلفات فى سلسلة كراسات عروض الصادرة عن المكتبة الأكاديمية وهى :
  – إدارة العولمة (١٩٩٩) .
  – إدارة الابتكار الاسيتراتيجى والتغيير (٢٠٠٠) .
  – الاقتصاد الرقمى (٢٠٠١) .
  – التفكير بطريقة إستراتيجية (٢٠٠٢) .

رقم الإيداع : ٢٠٠٥/٢٠١١٥
ISBN : 977-281-281-9